الدورة الإنتخابية الثالثة السنة التشريعية الأولى الغدل التشريعي الأول

جلسة رقم (٣٤) الأحد (٢٠١٤/١١/٣٠) م

م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٧٠) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١:١٥) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابة عن الشعب نفتتح الجلسة الرابعة والثلاثين من الدورة الإنتخابية الثالثة السنة التشريعية الأولى الفصل التشريعي الأولى. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- النائب محمد ناجي محمد العسكري: -

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

باسم مجلس النواب نعزي النائب عبد الهادي الحكيم وأسرة آل الحكيم بإستشهاد المقدم داوود الحكيم الذي أستشهد في مدينة الرمادي بتفجير أحد المنازل فيها قبل ثلاثة أيام، الرحمة له ولكل شهداء الأجهزة الأمنية وضحايا الإرهاب، الفاتحة. (تمت قراءة سورة الفاتحة وقوفاً).

في الوقت الذي يعبر مجلس النواب عن أسفه عن عدم وصول الموازنة حتى تدرج على جدول الأعمال ونحن في اليوم الأخير من الفصل التشريعي الأول وبالتالي لا يستطيع المجلس أن يعقد أي جلسة بموجب الدستور، الدستور يمنع عقد أي جلسة خلال الأيام القادمة إلا بعد إنتهاء ما تم تخصيصه، فمجلس النواب حريص جداً، حال إرسال الموازنة في اليوم الذي ترسل فيه الموازنة بموجب المادة (٥٨) من الدستور سوف تتم الدعوة إلى جلسة إستثنائية لمناقشة قضية الموازنة لما لها من أهمية ودور كبير في المجتمع العراقي.

- النائبة ندى عبد الله جاسم السوداني (نقطة نظام):-

سيادة الرئيس، موضوع الموازنة موضوع مهم جداً وانتم رأيتم وتعلمون جيداً أن تعطيل موازنة ٢٠١٤ كل اللوم وقع من أبناء الشعب العراقي على مجلس النواب وهو لا ذنب له، لذلك إنطلاقاً من النظام الداخلي أطالب السيد رئيس مجلس النواب أن يرفع مذكرة مكتوبة إلى مجلس الوزراء يوضحوا لنا بالتفصيل أسباب تعطيل وصول الموازنة إلى مجلس النواب، هذا حق

دستوري لمجلس النواب أن نعرف من هي الجهة المعرقلة؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى تعطيل الموازنة؟ هذه حقوق شعب وكل هذه الحقوق في رقابنا وبالتالي يجب علينا أن نعرف ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تعطيل الموازنة؟

- السيد رئيس مجلس النواب: -

سوف يكون ذلك.

* الفقرة ثانياً: أداء اليمين الدستوري للسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب الذين كانوا يشغلون مناصب حكومية والبدلاء عن الذين شغلوا مناصب وزارية أو نواب لرئيس الجمهورية.

تم التوجيه سلفاً برفع هذه الفقرة من جدول الأعمال وأيضاً كتب توجه إلى من كان قد شغر مقعده لتقديم بديل عنه وفق السياقات الطبيعية.

* الفقرة ثالثاً: التصويت على قرار إعتبار الجرائم التي أرتكبت من قبل عصابات داعش الإجرامية إبادة جماعية. أحيل صيغة هذا القرار إلى اللجنة القانونية ولجنة حقوق الإنسان، تفضلوا.

تفضل رئيس لجنة حقوق الإنسان.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي: -

سيادة الرئيس، القضية من إختصاص لجنة حقوق الإنسان ولا علاقة للجنة القانونية بها إلا من حيث مخالفتها للدستور وللأنظمة الداخلية، وللعلم مجلس الوزراء في قراره المرقم (٩٢) لسنة ٢٠١٤ ذكر المكونات التركمانية والأيزيدية والمسيحية والشبكية والمكونات الأخرى، لماذا ذكر هذه المكونات؟ لأنه كان يوجد ضغط دولي، فعلاً كانت ممارسة بهذا الوضع، اليوم لجنة حقوق الإنسان.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

السيد رئيس اللجنة، القرار الذي تم التوجيه بصدده أن اللجنتين تجتمعان حتى يضعوا صيغة وسلم إلى اللجنتين الصيغة الموجودة على أمل إتمامها بإضافة أو تعديل ومضى ثلاثة أيام على إتخاذ هذا القرار وبإمكان اللجنتين أن تنتهي ومضمون القرار متفق عليه من قبل الجميع.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي: -

اللجنة القانونية أضافوا المكونات الأخرى، الشيعة والسنة من العشائر المؤيدة للدولة حسب ما رأيناه وأطلعنا عليهم فيه تقريباً، نطلب من هيأة الرئاسة إحالة الموضوع إلى لجنة حقوق الإنسان حتى ندرس كل المكونات ومن ثم الصياغة القانونية ممكن نتفق عليها بشكل أو بأخر، ولذلك مطلوب من جنابكم إحالة القضية إلى لجنة حقوق الإنسان فقط.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

رئيس اللجنة القانونية.

- النائب محمود صالح عاتى الحسن:-

في الحقيقة أن الأمر سبق وأن عرض على مجلس النواب ومجلس النواب عندما قرئ بصيغة بيان طالب السيد قارئ البيان بأن يُصاغ قرار بهذا المعنى للتصويت عليه، وعلى هذا الأساس أحالت هيأة الرئاسة إلى اللجنة القانونية لصياغة القرار واللجنة القانونية صاغت القرار بما يتفق وطبيعة ما كتب في البيان، ونحن قلنا في هذا الرأي بإعتبار أن ما ذكره قرار مجلس الوزراء تبعاً لتوصية رئاسة مجلس النواب قد أغفل هاتين الطائفتين وعلى هذا الأساس تم الإتفاق بين الكتل السياسية، ولذلك أنا أحب أن أقول أن ما.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

أنا أتمنى هذا النقاش الذي تتحدثون به أن يكون بإجتماع مشترك بين اللجنتين بصيغة بيان.

- النائب محمود صالح عاتي الحسن:-

صوتت اللجنة القانونية على هذه الصيغة التي تم التوافق عليها بين الكتل السياسية، واذا يوجد إعتراض نحن لا نقوم بقراءته.

- النائب عمار طعمة عبد العباس الحميداوي:-

حتى نستفيد من الوقت بإعتبار هذه آخر جلسة في الفصل التشريعي، ذات المكونات المذكورة في قرار مجلس الوزراء تضاف للمكونات المذكورة في مشروع هذا القرار لمجلس النواب مع الأخذ بملاحظة الأخ حسن الشمري تبديله جرائم ضد الإنسانية وليست جرائم إبادة جماعية وهذا الرأي بإعتبار مشورة أهل الإختصاص ترى أنه أفضل.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

ليس محل نقاش الآن، هذا الموضوع ليس محل نقاش، قضية إجرائية ولجنة حقوق الإنسان واللجنة القانونية بإمكانكم الآن أن تعقدوا جلسة مشتركة خارج القاعة وبشكل أولي وسريع لغرض إتمام الصياغة لعرضها والتصويت عليها، القضية إجرائية وأنا أدعو اللجنتين الآن إلى وضع الصيغة النهائية لغرض التصويت.

بإمكانك تقدم ملاحظاتك أيضاً إلى اللجنتين لغرض حسم الأمر.

- النائبة فيان دخيل سعيد خضر (نقطة نظام):-

نحن نتفق مع ما ذهب به الإخوة هناك ولكن هناك فرق بين الإبادة الجماعية وبين جرائم الحرب. ما حصل للأيزيديين والأقليات هي إبادة جماعية لإنها حصلت على مكون، هذا نوع، والأيزيديين هم نوع ضمن مكونات الشعب العراقي إحترامنا لكل المكونات، ولكن ما حصل لنا كأيزيديين قتلنا على الدين أبدنا على الدين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سبق وأن صوت المجلس على قرار من هذا القبيل والآن اللجنتين ومن لديه ملاحظات يقدمها بصيغة مكتوبة.

- النائبة ليلى كاظم جاسم الخفاجي (نقطة نظام):-

نقطة النظام حول الفعاليات والنشاطات التي يقوم بها برعاية أعضاء هيأة الرئاسة، نحن في بداية هذا الفصل التشريعي صحيح أن هيأة الرئاسة أعضاؤها يمثلون مكونات الشعب العراقي، ولكن ما أن تم التصويت على هيأة الرئاسة فأن أعمالهم ونشاطاتهم التي تقام برعايتهم في مجلس النواب يفترض أن تمثل كل الشعب العراقي وهذا حقيقة خط أحمر، ما أقيم اليوم من مؤتمر برعاية سيادتكم حول منظمات المجتمع المدني، أعتقد أنه يخالف ذلك، نحن في كتلة المواطن وأعضاء مجلس

النواب ليس لنا علم بالمطلق حول هذا المؤتمر ونحن ثلاثين عضواً وإذا نحن لا نعلم بهذا المؤتمر كيف منظمات المجتمع المدنى؟ التي إما نمثلها ونرعاها يكون لها حضور في هذا المؤتمر.

سيادة الرئيس، هذه الفعاليات يفترض أن لا تمثل أحزاب أو مكونات ويفترض أن تبتعد عن الفئوية والحزبية.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

هذا إتهام غير مبرر، سبق وأن تم الحديث قبل الجلسة بالأمر وبإمكانكم مراجعة لجنة مؤسسات المجتمع المدني والجهة التي نظمت هذا الموضوع والحديث بعيد كل البعد عن ما تحدثتي به الآن.

- النائب عبد الرحمن حسن خالد اللويزي (نقطة نظام):-

نقطة النظام حول المادة (٢٨) من النظام الداخلي، قبل إسبوع كنا قد قدمنا طلباً موقعاً من أكثر من (٥٠) نائب لعقد جلسة إستثتائية عن الأوضاع الإنسانية في محافظة نينوى ومنذ أكثر من أسبوع شبكات الهاتف النقال مقطوعة، هذه القضية صاحبتها حملة واسعة من الإعتقالات شملت صحفيين وشيوخ عشائر ومنتسبي أجهزة أمنية والكهرباء مقطوعة الآن وأوضاع إنسانية صعبة جداً، مجلس النواب لا يعقد جلسة الآن وهو سوف يمضى بعطلة تشريعية الآن.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

بإمكانك الآن في هذه الجلسة التي تعتبرها مهمة أن تتحدث بفقرة يمكن أن تدرج وتعرض على مجلس النواب حتى تخصص للأوضاع الإنسانية في هذا الجانب.

- النائب عبد الرحمن حسن خالد اللويزي:-

ليست فقرة، النظام الداخلي في المادة (٢٨) تقول جلسة خاصة بالمحافظة حتى نعد لهذه الجلسة والطلب مستوفي للشروط و قدمناه.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

بإمكان (٥٠) نائب وفق المادة (٥٨) تتعقد جلسة إستثنائية لمناقشة الموضوع.

- النائب عبد الرحمن حسن خالد اللويزي: -

الطلب مقدم عندك سيادة الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أرجو فقط الحديث ينصرف إلى جدول الأعمال وإلى السياق المتبع بهذا الخصوص وعدم الحديث عن مواضيع خارج هذا الإطار.

- النائب محمد ناجى محمد العسكري (نقطة نظام):-

نقطة النظام، المادة (٥٧) بخصوص الميزانية ونحن على أعتاب.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

الموازنة إنتهى الحديث بصددها.

- النائب محمد ناجى محمد العسكرى: -

تفسير المادة (٥٧) (لمجلس النواب دورة إنعقاد سنوية بفصلين) إلى أن يقول (الذي تعرض فيه الموازنة العامة إلا بعد الموافقة عليها).

- السيد رئيس مجلس النواب: -

أرجو أن تختصر.

- النائب محمد ناجى محمد العسكرى:-

ما هو المانع من أن نقبل من الحكومة أن ترسل لنا الموازنة بكلياتها مع ما فيها من مشاكل؟

- السيد رئيس مجلس النواب: -

القضية غير مرتبطة بإرادتنا، الآن نحن حاولنا ولأكثر من مرة والنتبيه والإتصال بإستمرار في سبيل أن تأتي الموازنة ولم تأتِ، القضية مرتبطة بإرسال الحكومة لها إلى مجلس النواب وهي غير موجودة إلى الآن وبالتالي لا نستطيع أن نعقد الجلسة إلا إذا جاءت، وفق الدستور بالإمكان عقد جلسة إستثنائية بهذا الخصوص.

- النائب ستار جبار غانم محسن (نقطة نظام):-

بالنسبة للفقرة ثالثاً، التصويت على قرار إعتبار الجرائم التي إرتكبتها عصابات داعش الإجرامية.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

السيد النائب، الآن اللجنتين.

- النائب ستار جبار غانم محسن :-

أنا أوضح موضوع قانوني وضمن جدول الأعمال فأقرأ القضية.

هناك إختلاف المكون الشيعي والمكون السني والأيزيدي لماذا لا نكون نحن وطنيين في هذا ونقول العراقيين ونلغي كلمة المكونات من هذا القرار؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بإمكانك أن تقدم الملاحظة إلى اللجنة بالصيغة الطبيعية وتقدم داخل المجلس وحينما يعرض يناقش.

- النائب مشعان ركاض ضامن الجبوري (نقطة نظام):-

في ٩/٢٤ تقدمت بطلب إستجواب رئيس اللجنة العليا لشؤون النازحين وبتأريخ ١١/٢٩ سيادتك أحلتنا إلى اللجنة القانونية لأذكركم بموجب هذه المذكرة (٤٣) نائب يصرون على الإستجواب ونحن سوف نمضي بعطلة تشريعية وإلى الآن لم يتحدد موعد الإستجواب.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

الإستجواب ضمن السياقات القانونية التي تؤخذ بالإعتبار ونحن لم نتجاهل كل شيء، ضمن السياقات القانونية الطبيعية وضمن التقديرات المناسبة، لا تجاهل لإرادة نائب في الرقابة ولا تجاوز لهذه الإرادة والحرص قائم أيضاً على المال العام وهذه المسألة أساسية بالنسبة لنا.

النائب مشعان ركاض ضامن الجبوري (نقطة نظام):-

المادة (٧٤) من النظام الداخلي (تتتخب كل لجنة خلال ثلاثة أيام تالية لبداية تشكيلها من بين أعضائها رئيساً ونائباً للرئيس ومقرراً وذلك بالأغلبية لعدد أعضائها).

ما جرى في لجنة النزاهة أن الرئيس لم يحصل لا على أغلبية الحضور ولا على أغلبية عدد أعضاء اللجنة ويمارس نشاطه كرئيس لجنة النزاهة خلافاً للنظام الداخلي وأنا كنت شاهد وحصل على سبعة أصوات هو أحدها.

السيد رئيس مجلس النواب: –

قدم طلب مكتوب في هذا الموضوع وسوف يؤخذ بالإعتبار من قبل هيأة الرئاسة.

- النائب خالد حمد علاوي المفرجي (نقطة نظام):-

الكل يعلم أن الحكومة العراقية تشكلت وفق إتفاق سياسي بين الكتل السياسية وقبل أكثر من إسبوع حضرتك وهيأة الرئاسة إتفقت مع رؤساء الكتل السياسية على تشكيل لجنة لمتابعة تتفيذ الإتفاق السياسي وإلى هذه اللحظة اللجنة لم يعلن عنها ولم تحدد أسماؤها.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

نقطة نظام صحيحة، وجهنا رؤساء الكتل بتقديم الأسماء وبعض الكتل وجهت بالأسماء والتحالف الوطني قدم أسماء وتحالف القوى العراقية قدم أسماء والتحالف الكردستاني والقوى الكردستانية، هل قدمتم أسماء؟ إذن اليوم ممكن أن ننتهي إلى تسمية ما تم تقديمه والتصويت على ذلك.

* الفقرة رابعاً: تقرير اللجنة المكلفة بتوزيع منحة مجلس النواب إلى النازحين.

سبق وأن صوت مجلس النواب على تخصيص مبلغ معين للنازحين بعد أن كان قد خصص للنازحين السوريين واللجنة كلفت بهذا الأمر وأدت أعمالها، معلوم أن لجنة النازحين في البرلمان العراقي التي صوت المجلس على إنهاء أعمالها كانت برئاسة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب.

اللجنة المكلفة تقرأ التقرير ، تفضلوا.

- السيد حيدر جاسم مثنى (مدير عام الدائرة البرلمانية):-

يقرأ تقرير اللجنة المكلفة بتوزيع منحة مجلس النواب إلى النازحين العراقيين. (مرافق)

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أيضاً بإسم مجلس النواب نتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة النازحين في المجلس وإلى اللجنة المكلفة بتوزيع ما تم تخصيصه.

* الفقرة خامساً: التصويت على مشروع قانون تصديق إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية. (لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الإقتصاد والإستثمار).

- النائب حارث شنشل طليع سنيد: -

يقرأ المادة (١) من مشروع قانون تصديق إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

التصويت على المادة (١).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حارث شنشل طليع سنيد: -

يقرأ المادة (٢) من مشروع قانون تصديق إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

التصويت على المادة (٢).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حارث شنشل طليع سنيد: -

يقرأ الأسباب الموجبة لمشروع قانون تصديق إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

التصويت على القانون ككل.

(تم التصويت بالموافقة على مشروع قانون تصديق إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية).

* الفقرة سادساً: التصويت على مشروع قانون تصديق إتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت للتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمار. (لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الإقتصاد والإستثمار).

- النائب ريناس جانو محمد يونس:-

يقرأ المادة (١) من مشروع قانون تصديق إتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت للتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمار .

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على المادة (١).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب ريناس جانو محمد يونس:-

يقرأ المادة (٢) من مشروع قانون تصديق إتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت للتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمار .

- السيد رئيس مجلس النواب: -

التصويت على المادة (٢).

(تم التصويت بالموافقة).

النائب ریناس جانو محمد یونس: –

يقرأ الأسباب الموجبة لمشروع قانون تصديق إتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت للتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمار.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

التصويت على القانون ككل.

(تم التصويت بالموافقة على مشروع قانون تصديق إتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت للتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمار).

السادة النواب، أرجو عدم ترك القاعة، الآن السيد رئيس الوزراء سوف يكون في القاعة وسوف تدرج فقرة تتعلق بالموازنة والنقاش بصددها، فأرجو حضوركم والنقاش بخصوص هذا الأمر.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي (نقطة نظام):-

إجتمعت اللجنتين القانونية وحقوق الإنسان حول موضوع عصابات داعش وكان هنالك عدة آراء بخصوص ذكر المكونات جميعاً من ذكرها لمكونات معينة. الإختلاف الموجود في الرؤى والأفكار جعلتنا أن نؤجل القضية إلى يوم آخر حتى لا نقع في خطأ قانوني أو في خطأ تكاد تكون إصلاحه صعباً، لذلك نرجو من هيأة رئاسة مجلس النواب والسادة الأعضاء بتأجيل هذه الفقرة إلى يوم آخر.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

إلى يوم آخر يعني إلى فصل تشريعي جديد.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي: -

يعني بلا شك أن القضية بحاجة إلى دراسة من قبل الأكاديميين ومن قبل الأعضاء ومن قبل سياسيين قانونيين والقضية من غير الممكن أن تطلق بهذه الطريقة وهنالك خلاف قانوني حولها.

- النائب محمود صالح عاتي الحسن: -

بالحقيقة اللجنة القانونية وافقت على صيغة القرارين وأنتهت منهما، ولكن بعد الإجتماع مع لجنة حقوق الإنسان أبدت هنالك بعض الإعتراضات وطلبت التأجيل، إنما القرارين الآن الجاهزين وهم قد وافقت عليهما اللجنة بالإمكان قراءتهما والتصويت عليهما.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

الصيغة أن اللجنتين قدمتا المقترح فأرجو إذا كان هناك متسع من الوقت لإزالة الإشكال ونحن موجودين فبالإمكان ذلك.

- النائب عبد الرحمن حسن خالد اللويزي (نقطة نظام):-

نقطة النظام تتعلق بالمادة (٨٥) من النظام الداخلي (ترفع اللجنة بعد إنهاء التحقيق بعد إنهاء التحقيق تقريرها وتوصياتها إلى هيأة الرئاسة لعرضها على المجلس).

سبق وأن اللجنة المكلفة بمتابعة أحوال النازحين رفعت توصيات إلى المجلس ثم صوت عليها فأصبحت قرارات.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

صحيح.

- النائب عبد الرحمن حسن خالد اللويزي: -

مجلس الوزراء إستعرض هذه القرارات في إحدى جلساته قبل جلستين ثم قرر مجلس الوزراء منح اللجنة النيابية العليا صلاحية ان تجيب اللجنة النيابية التي هي أصلاً محلولة وأن تجيب على تساؤلاتها وتوصياتها، هذه قرارات ويفترض بمجلس النواب أن يدافع قراراته ويخاطب مجلس الوزراء بأن اللجنة قد حُلت وأن المخاطبة سوف لا يكون لها محل لأنها ستخاطب لجنة محلولة.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

قرارات مجلس النواب لها علوية وبموجب هذه القرارات نحن أحلنا الملف إلى هيأة النزاهة للتحقيق وسوف نتابع ذلك، وهذه القرارات في حل اللجنة المعنية بالنازحين أيضاً أُحيلت إلى رئاسة الوزراء وسوف نتابع إتخاذ الإجراءات اللازمة على ما اقره مجلس النواب وتم الحديث بذلك بشكل مباشر ورسمى وغير رسمى مع السيد رئيس الوزراء.

- * الفقرة سابعاً: التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الإقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وجمهورية أرمينيا. (لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الإقتصاد والإستثمار).
 - النائبة نجيبة نجيب إبراهيم خالد بامرني: -

تقرأ المادة (١) من مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الإقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وجمهورية أرمينيا.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

التصويت على المادة (١).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة نجيبة نجيب إبراهيم خالد بامرني:-

تقرأ المادة (٢) من مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الإقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وجمهورية أرمينيا.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

التصويت على المادة (٢).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب برهان كاظم عبد الله حسون: -

يقرأ الأسباب الموجبة لمشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الإقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وجمهورية أرمينيا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على القانون ككل.

(تم التصويت بالموافقة على مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الإقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وجمهورية أرمينيا).

شكراً للجنتين ولجنة الإقتصاد والإستثمار.

* الفقرة ثامناً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون مكافأة المتدربين في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية، اللجنة المالية).

- النائب سرجان أحمد سرجان ملاك: -

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون مكافأة المتدربين في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

باسم مجلس النواب نرحب بالسيد رئيس مجلس الوزراء بحضوره إلى مجلس النواب ومشاركته في النقاش في المسائل العامة والقضايا المرتبطة بالموازنة والسياسات العامة وقبل أن نترك له مجال الحديث في هذا الجانب بودي أن اطلب من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب تثبيت الحضور. أن الحضور هو (٢٣٣) نائباً، الآن يتفضل السيد رئيس مجلس الوزراء مشكوراً بالحديث عن السياسات العامة وعن القضية الأبرز المتعلقة بالموازنة وأمور أخرى.

- السيد حيدر جواد كاظم العبادي (رئيس مجلس الوزراء):-

أولاً: أشكر رئاسة مجلس النواب والسادة أعضاء مجلس النواب على إتاحة هذه الفرصة لتوضيح بعض القضايا وأنا بالحقيقة بالأصل مجيئي لم يكن مجيئي بسبب الموازنة فكان من المفترض إرسالها إلى مجلس النواب أما أمس أو اليوم، أن مجلس الوزراء اجتمع عدة اجتماعات آخرها كان يوم الخميس الماضي لمناقشة الموازنة وعلى ضوء الاجتماع تم الاتفاق على الجتماع يوم أمس للنقاش النهائي للموازنة لإرسالها إلى مجلس النواب، ولكن الهبوط الحاد في أسعار النفط غير كل الموازنة بشكل كبير، فالموازنة كانت معتمدة بالأصل على سعر معين على أساس (٧٠) ونزل إلى (٧٠) ولكن قبل يومين سعر البرميل نزل إلى (٦٤) والفرق هذا ربما يبدو بسيطاً، ولكن الموازنة بالأصل كانت مبنية على أساس جداً ضيق ومع هذا الهبوط أصبحت الموازنة لا يمكن أن تكون بهذا الشكل غير ممكن، فقرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لإعادة النظر بطريقة بناء الموازنة وعلى طريقة السابقة أصبحت مستحيل بناءها وعندما نبدأ من الصفر ونضع فقط الأمور الأساسية الواجبة الدفع فقط وبالتالي حتى نستطيع أن نمرر مثل هذه الموازنة. حسب الاتفاق يمكن خلال أسبوع أو عشرة أيام ينتهي العمل بهذه الموازنة قراء أولى ثم تبدأ العملية النيابية في مسالة تشريع قانون الموازنة، وإذا كان هو الاتفاق فانا أتصور أن هذا أمر حسن أن يتم العمل بهذا الشكل ونحن جادون في تمرير الموازنة.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

نعم سيادة الرئيس.

- السيد حيدر جواد كاظم العبادي (رئيس مجلس الوزراء):-

أما في موازنة ٢٠١٤ فتم توجيه وزارة المالية ومن المفروض أن يقدموا لنا حسابات تشبه الحسابات الختامية والحساب هو كيف تم الصرف؟ وما هي الأبواب؟ ونقدم لكم في نهاية عام ٢٠١٤ كأنه تشبه الموازنة لإقرارها من قبل مجلس النواب، أن هذا الصرف هو الصرف الحكومي على هذا الأساس وهذه الأبواب.

وحتى أعطى للسادة النواب ملخص بحجم الموازنة التي نتحدث عنها، طبعاً الموازنة كان مخطط لها (١٥٠) تريليون دينار ولكن على ضوء أسعار النفط التي إذا افترضنا هي (٧٠) ولكن التوقعات تتوقع أن تنزل إلى (٦٠) أو إلى (٥٠) لا نعلم ولا يستطيع احد أن يتكهن ولكن البعض يقول بين (٦٠-٦٥) ربما يستقر على هذا السعر، ولكن على الفرض أن كان (٧٠) وعلى فرض إنتاجنا النفطى المتوقع الذي هو طموح، وكما يعلم السادة النواب انه نحن لا نصدر شي من كركوك في الوقت الحاضر ولا نصدر شيء من الشمال مطلقاً وإنما فقط من نفط الجنوب وتصدير نفط الجنوب في الوقت الحاضر بحدود (٢) مليون ونصف المليون برميل يومياً، بينما الموازنة بنيت على تفاؤل أن نفط الجنوب يزداد إلى (٢) مليون و(٧٥٠) ألف برميل يومياً وان كركوك ممكن أن يصدر منها (٣٠٠) ألف برميل يومياً وأيضاً المفروض إقليم كردستان أن يصدر نفط منه ولا أريد أن اذكر الرقم لأنه اليوم السيد رئيس الوزراء إقليم كردستان موجود اليوم في بغداد ونتفاوض على اتفاق بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان الذي ربما أن أمس بعض أطراف اليوم، ولكن اترك هذا المجال للتوافق أن شاء الله على هذا الأمر. فإذن هنالك افتراضات نفطية في الموازنة بعضها بصراحة طموحة ونحن الآن لم نحققها بالإضافة إلى أسعار النفط، ربما نحن خسرنا الآن من موازنتنا تقريباً النصف من إيراداتنا بسبب هبوط أسعار النفط وبسبب خسارة نفط كركوك، تقريباً نصف الإيرادات ذهبت مرة واحدة، بالمقابل هنالك زيادة في النفقات العسكرية بسبب الوضع العسكري وتعرفون السلاح فقط لكي أعطى ملخص للإخوة، فالقذيفة الواحدة المتطورة تكلف (١٠٠) ألف دولار وهذه القذائف التي يعطوها لنا نشتريها من الأمريكان، قذيفة واحدة تضرب عربة لداعش سعرها (١٠٠) ألف دولار تقريباً، غير كلفة الطائرة وكلفة الأمور الأخرى المرتبطة بها وكما تعرفون السلاح والمنظومة العسكرية والطائرات والقوة الجوية مكلفة جداً من جهة المجهود العسكري بالإضافة إلى الذخيرة، لذا فالإنفاق العسكري إنفاق مطلوب، وهذا الإنفاق العسكري أضاف ضغط هائل على موازنتنا بالإضافة إلى الضغوط السابقة، ونحن أيضاً كما تعرفون مستلمين موازنة في العراق لا يوجد احتياطي كإحتياطي حكومة لا أتكلم عن احتياط البنك المركزي، فإحتياطي البنك المركزي لا تصل إليه الحكومة ولا تمسه، ولكن بالنسبة لإحتياطي الحكومة فلم يكن موجود، بل بالعكس كانت هنالك التزامات ودفعات لم تدفع منها مجموعة من العقود العسكرية هائلة مقدار (١٥) مليار دولار لم تدفع، وهنالك رواتب لمنتسبي الدولة العراقية كالشركات العاملة في الدولة العراقية لم تدفع، وكثير من رواتب العسكريين لشهور لم تدفع وكذلك الحشد الشعبي لشهور طويلة لم تدفع رواتبهم، وهنالك مدفوعات كبيرة على الدولة العراقية، كما تعرفون زيادات في شبكة الحماية الاجتماعية وهي أموال غير مدفوعة وكذلك زيادة الرواتب غير مدفوعة، وعدة قوانين أقرها مجلس النواب لم تدفع، أيضاً البترو دولار غير مدفوع مطلقاً، حتى الدولار الواحد غير مدفوع ليس فقط الخمسة دولار، وحتى الدولار الواحد للمحافظات غير مدفوعة أيضاً وبالتالي توجد استحقاقات على الدولة لم تدفعها بالإضافة إلى الذي استلمناه هو انه لا يوجد احتياطي للحكومة في هذا الإطار، وبالطبع الإجراء الذي حصل هو تعطيل وتأخير هذه الدفوعات إلى ٢٠١٥ فأصبح لدينا قضيتين، أيضاً ٢٠١٥ فيها استحقاقات وحملت بعض استحقاقات ٢٠١٤ مع هذا الهبوط الحادة في إنتاج النفط أو في تصدير النفط وفي سعر النفط، ولكن دعوني أقول شيء حتى المواطنين والسادة النواب حتى لا يقلقوا، العراق ليس مفلساً، فالعراق لديه قدرات مالية وقدرات بالطاقة هائلة ولكن لديه مشكلة نقدية الآن، لأنه نحن ضخمنا في الإنفاق بشكل كبير وافترضنا أن الإنتاج النفطي سوف يستمر بالصعود والأسعار كذلك والذي حصل هو العكس فصادراتنا هبطت بسبب كركوك أو فقدان نفط كركوك وأيضاً الأسعار هبطت بينما النفقات ظلت بالصعود ولا زالت لحد الآن توجد طلبات بزيادة النفقات وهذه خلقت لنا أزمة نقدية، لذا يجب أن نعيد نظرتنا الاقتصادية وكيف نتعامل معه؟ بصراحة الخيار الآخر الذي لدينا هو خيار عملنا به لمدة عشر سنوات أو تكلمنا عنه أو كما تذكرون في تشريعات مجلس النواب أو في

أروقتنا تكلمنا ضرورة الاعتماد وتنمية القطاع الخاص وزيادة الاستثمار ولكن كان مجرد كلام وأكثر الإجراءات السابقة كانت بالعكس نحو حكومة مركزية ونحو دولة تسيطر على كل شيء وأتصور أن هذا المنهج كان خاطئ، (رب ضارة نافعة)، بل يجب أن نستغل هذا الضغط الذي علينا اليوم وننمي القطاع الخاص والاستثمار وان نجد فعاليات أخرى في الاقتصاد العراقي خارج فعاليات الدولة، فالدولة تتحول إلى منظمة ومراقبة ورسم سياسات لا أن تقوم هي بكل الأعمال والنشاطات الاقتصادية التي من المفروض أن يقوم بها القطاع الخاص، وهذه فقط نظرة مجملة على وضع الموازنة وان شاء الله نحاول أن نقدم حساب ختامي لعام ٢٠١٤ حتى مجلس النواب يطلع بأي مجال حدث الإنفاق في عام ٢٠١٤.

ثانياً: العلاقة مع إقليم كردستان، السيد الرئيس، جنابك تعرف في المنهاج الحكومي تم وضع فقرة وصوت عليها مجلس النواب، والفقرة هي أن الحكومة الاتحادية تدفع سلف لإقليم كردستان ضمن الاستحقاق ومقابله إقليم كردستان يسلم جميع النفط المنتج، وهذه مبادئ عامة وضعت في المنهاج الحكومي، وأنا ملتزم بهذه المبادئ العامة في المنهاج الحكومي، والذي حصل خطوة أولى لتطبيق هذا المنهاج الحكومي هو أن نبدأ بخطوة أولى التي من المفروض أن نكون بدأنا بها قبل أسبوع أو عشرة أيام والتي هي إطلاق جزء من الأموال مقابل إطلاق جزء من الصادرات النفطية والفكرة هي ولو أني لا أريد أن اسبق المباحثات التي سوف تحدث اليوم وغداً، ولكن موقفنا هو التالي أن النفط المنتج كله نفط اتحادي لكل العراقيين والأموال من تصدير النفط هي أموال لكل العراقيين وتوضع في صندوق عراقي ولكل العراقيين كذلك وللإخوة في إقليم كردستان كما للإخوة في كل المحافظات العراقية سواء في البصرة أو الأنبار أو النجف أو ديالي أو أي محافظة عراقية أخرى هم شركاء في هذه الثروة، وهذا منهجنا وأنا أتكلم بصراحة ولا يوجد لدينا شيء لنخفيه ونضعه كله على الطاولة، ودعونا نتفاهم لا يوجد لدينا شيء، فهذا ما لدينا وهذه إيراداتنا وهذا نفطنا وهذه هي احتياجات الجميع وقطعاً أتصور إذا توجد نية صالحة إن شاء الله ونية حريصة على الوصول إلى اتفاق نستطيع ان نصل إلى إتفاق. أؤكد بأنه لدينا من الإمكانيات الكثيرة إذا تفاهمنا التي يمكن أن ننتفع منها جميعاً واذا اختلفنا احدنا يرضى الآخر، أنا بصراحة لست سعيداً بأن وضع الإقليم لفترة طويلة لا يستلم رواتب موظفيه، هذا غير صحيح بل يؤذيني وتؤذي الجميع وأيضاً لست سعيداً بان النفط لا يسلم إلى الحكومة الاتحادية ولا يصدر يشكل رسمي وبالنهاية يباع دون السعر العالمي والخسارة للكل، فالإقليم يخسر ونحن نخسر والجميع يخسرون، لذا يجب أن نصل إلى اتفاق بحيث الجميع يربح، والإتفاق يجب أن يكون ضمن الدستور ويجب أن يكون عادلاً، فلا يمكن أن نصل إلى اتفاق بحيث يشعر ابن الأنبار انه هذا ضده وابن البصرة وابن ميسان أو ابن كركوك، لذا يجب كل مواطن عراقي يشعر أن هذا الاتفاق هو اتفاق عادل ويصب في مصلحتهم، لهذا أنا بصراحة ضد التوصل إلى اتفاق سياسي من فوق ولكن لا ينظر في مصالح العراقيين جميعاً، فهذا الاتفاق لا يدوم وأنا أسميه اتفاق مصلحي سياسي، وهذا للأسف أنا أرفضه بحيث أنا أصل إلى اتفاق حتى أنظر في مصلحته الخاصة الحزبية أو مصلحتي الخاصة الحزبية، فهذا لن يكون أن شاء الله، بل يجب أن ننظر إلى مصلحة الشعب العراقي ونقف مع مصلحته ونحقق مصلحة الشعب العراقي في كل مكان، ومجلس النواب العراقي هو مجلس نواب لكل العراقيين وينظر في مصالح كل العراقيين وأيضاً مجلس الوزراء العراقي هو مجلس وزراء اتحادي وينظر في مصالح كل العراقيين أينما وجدوا سواء في كردستان أو خارج كردستان وبالتالي علينا أن نحقق هذه المصالح جميعاً. فقط حتى أوضح لأنه أنا سمعت في الإعلام أراء متعددة حول الاتفاق الأولى الذي حصل، وهذا بصراحة إتفاق أولى وليس اتفاق نهائي لحسن النية فقط، والاتفاق بصراحة أنا سمعت انه من نفط كركوك (١٥٠) ألف برميل يقومون ببيعه لنا ويعطوه لنا بـ(١٥٠)

ألف ونحن نرده (١١٠) دولار، فأرجو الابتعاد عن هذا الشيء لأنه ليس حقيقة وليست معلومات حقيقية والذي حصل أن الاتفاق أصبح له من مدة طويلة عندما كان النفط بحدود (١٠٠) دولار للبرميل أو (١٠٣) دولار للبرميل والفكرة التي كانت انه كخطوة أولى انه هنالك حوالي (٢٠-٣٠) مليون برميل موجودة في خزانات جيهان وهذا النفط عندما لا يطلق (١٥٠) ألف برميل ويباع إلى الحكومة الاتحادية عن طريق سومو تستلمه وتبيعه في الأسواق العالمية وفي المقابل الحكومة الاتحادية تطلق (٥٠٠) مليون دولار لشهر واحد بصراحة على أمل أن يكون بضمنها يحصل اتفاق خلال هذا الشهر ولهذا السيد نيجرفان موجود الآن في بغداد للتوصل إلى اتفاق، فهي خطوة بالاتجاه الصحيح وأنا تصور انه من الخطأ أن أي خطوة نتخذها بالاتجاه الصحيح يتم مهاجمتها ويتم تأشير عيوبها، أنا لا انظر لها بهذا المقدار إنما هذه هي جزء من اتفاق كلى ويجب أن نصل إلى هذا الاتفاق الكلى وأنا أقول بغض النظر قد يكون أنا أيضاً لدى اعتراضات على كثير من القضايا، ولكن أقول عندما نسير بالاتجاه الصحيح يجب أن نسند هذا الاتجاه الصحيح لا أن ننشغل بالأشياء الهامشية والجانبية وندمر هذا الشيء الذي هو يسير بالاتجاه الصحيح. هذا اتفاق اليوم الذي أتكلم عنه بصراحة، نفط كركوك متوقف اليوم وهنالك تحذيرات من شركات نفط عالمية فآبار نفط كركوك من أقدم الآبار العراقية واذا لم تستخدم وتستثمر قريباً، المدة الزمنية غير محسوبة، فقسم يقول ستة أشهر والقسم الآخر يقول سنة والبعض يقول أقل نخسر النفط الموجود في كركوك ويذهب إلى الأرض وينحسر مرة ثانية ويذهب إلى الأرض ومن الصعب تحتاج إلى استثمارات هائلة حتى تعيد هذا النفط، لذا من مصلحتنا أن ننتج هذا النفط بأسرع ما يمكن وتوجد مصلحة لنا جميعاً مصلحة لكل العراقيين في كردستان وخارج كردستان، وأنا بصراحة لست مستعد أن أدخل صراع سياسي من أجل صراع سياسي آخر، ولا ادري يمكن البعض متعلم على الصراع السياسي، لا اعلم، متعلم فقط يريد ان يتصارع سياسياً وهذا مضر للمصالح وأنا لا أرى ذلك، أن التنافس السياسي لا بأس به دعونا نتنافس سياسياً حتى نحقق الأفضل للوطن والمواطن لا توجد مشكلة لدي، دعونا نعملها، نعم انه التنافس. ولكن لا يحصل تصارع فقط حتى أسجل نقطة عليك وتسجل نقطة على، فهذه الطريقة غير صحيحة. من هنا جنابك دعني أعرج على قضية تصورتها وان شاء الله نتعاون وتقف خلفنا، فلا أريد أن نعود إلى فترة الصراع القومي كرد وعرب والبعض يثيرون الحساسيات وبالنسبة لموضوع السنة والشيعة أتمنى أن نكون قد رميناها خلفنا، أنا اسمع في الإعلام وبصراحة يحترق قلبي عندما يحصل اختطاف سواء للشيعي أو السني، أنا باعتباري قائد عام للقوات المسلحة يحترق قلبي بصراحة، ونتابع لكل عمليات الإختطاف بهذا الوطن، ولكن أتألم كثيراً عندما يطرحها البعض بإطار طائفي، فلماذا؟ ما هي مصلحتهم؟ فعلاً الاختطاف ليس على أساس طائفي، فهذه جريمة أنا أتصور أن هذه جريمة فلا سني ولا شيعي ولا مسلم لا مسيحي لا كردي ليس له علاقة، أنا أتصور أن هذا مجرم، لماذا نحمل طائفته ودينه هذه المسؤولية؟

ثالثاً: هنالك تجاوزات أنا أقول لكم وهذه التجاوزات نحاول أن نقنعها فلو رأيتم الأوامر التي أصدرتها إلى قائد عمليات ديالى وقائد الفرقة الخامسة انه انتم مسؤولين بشكل مباشر عن حماية المساكن وأرواح المواطنين في القرى التي يتم تحريرها وشاهدوا الجهد الذي تبذله القوات الأمنية للحفاظ على أرواح المواطنين، ولكن توجد أمور خارج إطارنا لا نضعها في إطار طائفي، عندما القاعدة وداعش يدخلون قرى ويحرقون الناس ومنازلهم تتوقع عندما تتحرر هذه القرى سوف تحصل ردة فعل، نحاول أن نوقفها ونحاول أن نمنعها ونعطي في بعض الأحيان الأوامر بإطلاق النار على الناس بصراحة ولو أنت في وضع معين لا يمكن أن تفعل ذلك، ولكننا نعطي أوامر قاسية وصارمة في هذا الإطار. ولا أتمنى أن نرجع نتكتل، أنا أتكتل ضمن كتلتي وأدافع عن الشيعة وأنت تتكتل ضمن كتلتك وتدافع عن السنة، أين سوف يوصلنا؟ أليس هذا ما يستفيد منه داعش؟ أليس داعش يحشد الآن حشد طائفي؟ فهل توجد لدي أنا مصلحة كشيعي أن احشد أهل طائفتي ضد أهل السنة؟ لو أن هذا

يخدم داعش؟ أذا أنا سني وأحشد طائفتي السنة ضد الشيعة، ألست أخدم داعش في هذا الإطار؟ أليس هذا سلاح داعش وأحمل سلاح داعش؟ أنا أتمنى أن نتعاون جميعاً لإيقاف هذا النزف والنزف خطير وصدقوني إخوان أعدائنا يستفيدون منها، وتوجد لدينا جريمة منظمة وتوجد ناس حاضرة للجريمة في كل مكان، في كل مدينة وفي كل قصبة، فقط تحررها وتعمل أي شيء مستعد أي فراغ يستغلها للجريمة المنظمة، وإذا تعاونا معاً سوف نقضي عليهم وإذا بقينا بهذا الشكل نستقطب بعضنا بعضاً ينمون ورأيتم الذي حصل في المحافظات، في المحافظات قد اختلفنا على أمور، صحيح، هذا تجاوز على هذا، وذاك تجاوز على ذاك، وأين انتهينا الآن؟ المحافظة في يدي وفي يدك؟ كلا أنها بيد داعش، ولا تستطيع أن تذهب فأنت كنائب لا تستطيع أن تذهب إلى محافظتك ولا الحكومة الاتحادية تستطيع أن ترسل قوات الأمن هناك، هذه مأساة اعتبرها والمأساة يجب أن نواجهها ونحلها. أنا بالنسبة لي مفتوح لكل الاقتراحات ولكل السادة النواب، أنا في كل اتجاه مستعد للقائهم، صحيح السادة الإخوان يطلبون مني لقاءات كثيرة وربما لا ألبي كل اللقاءات الفردية، هذا صحيح ولكن أريد أن تقدروا وقتي وتعذروني لأنه وقتي أيضاً محدود، وهنالك الكثير من المطالب، ولكن أنا مستعد للإخوة في الكتل إذا توجد لديهم أمور ويريدون أن يطرحوها فأنا مستعد لمناقشتها وبصراحة مجلس الوزراء يسير بشكل انسيابي وهنالك توافقات جيدة.

بالنسبة للمنهاج الحكومي نحن وضعنا الفقرة الأولى من كل اجتماع لمجلس الوزراء المنهاج الحكومي ونراجع ماذا حصل فيه؟ والآن نحن كمجلس وزراء تقريباً لبينا لأنه توجد بعض الفقرات مضى عليها ثلاثة أشهر وبعضها ستة أشهر وبعضها مفتوحة، بالنسبة للفقرات التي مضى عليها ثلاثة أشهر تقريباً لبينا كل الذي علينا ضمن السياقات التي عملنا بها لأنها سوف تتتهي خلال عشرة أيام من الآن، وهنالك فقرات ستة أشهر بدأنا العمل بها من الآن وبدأنا بخطوات ايجابية في هذا الإطار والفقرات الأخرى أيضاً، هنالك عمل حثيث بنفس الاتجاه ونحن حريصين على تطبيق المنهاج الحكومي الذي عرضته الحكومة أثناء تشكيلها ووافق وصوت عليه مجلس النواب وهذا جزء من الاتفاق السياسي بل لدينا قناعة به بصراحة، وأنا أتصور الجزء المهم من المنهاج الحكومي وأتمنى من مجلس النواب أن يساعدنا به هو الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الإداري في الدولة العراقية، نحتاج إلى إصلاح جوهري وأنا أدعو السادة النواب أن لا نفتش على الحلول السهلة وإنما الإصلاح يحتاج إلى حلول صعبة وبعض الحلول تكون مؤلمة لأنه الخير يأتي بهذا، والخير يأتي من خلال الخطوات الجريئة التي فيها إيذاء وألم ولكن تأتي بخير كثير، لدينا في العراق مشكلة كبيرة تتعلق بطريقة أداءنا خلال العشرة أو الإحدى عشر السنة الماضية، هنالك فساد مستشري في الدولة العراقية وبعض الأحيان انتم شاهدتم مافيا الفساد ربما أقوى منا في بعض الأحيان في طريقة احتيالهم وطريقة تهديدهم للمواطنين، ولكن أنا أقولها بصراحة نحن حريصين ولدينا الإرادة والعزيمة للتغلب والقضاء على الفساد، وأنا لا ادعى أنى سوف الاحق كل مفردات الفساد في كل مكان، ولكن هنالك مفاصل للفساد يجب أن نضربها، إذا ضربنا مفاصل الفساد باقى إطراف الفساد تكون سهلة وهذا ما نسعى له، وأنا يمكن أن أعطى معلومة للسيد رئيس المجلس والسادة النواب بدأنا العمل على ما يسمى بالفضائيين في وزارة الدفاع، وبالطبع الجيش لدينا واسع وكبير، في فترة زمنية قياسية وبدون أن نرسل فرق تفتيش أصلاً إلى الميدان، كما تعرفون فرق التفتيش هذه مرحلة قادمة سوف تأتى، أن تدقق فقط على الجنود ورقياً، فقط قارنا ورقياً تمكنت بهذا الشهر أن نخفض (٥٠) ألف فضائي دفعة واحدة، أربعة فرق، أنا أشكر تصفيقكم ولكن أنا أتصور القضية أعمق من هذا، وأنا أشعر بالأسى انه كل هذه المدة ندفع رواتب ولا يوجد لدينا مال، والجنود يقاتلون ويُقتلون ولكن توجد ناس تستلم رواتب وهم غير موجودين، وان يسمح لهذا أن يستمر طول هذه الفترة وفقط كان يحتاج إلى تدقيق بسيط ولم يتم العمل به، أما إذا عملنا تفتيش على الأرض أنا أتوقع سوف نجد عجائب أخرى، ننتظر ذلك، حتى أكون واضح وأنا لدي ثقة بقيادات الجيش التي تقود قواتنا المسلحة على الأرض

ولدى ثقة بالمقاتلين وبصراحة بعضهم اشعر بالتواضع أمامهم وتستغرب أن بعضهم اتصل به في الساعة الثالثة صباحاً أجده والعصر أيضاً موجود، لا ادري متى ينام؟ بعض القيادات التي تقاتل على الأرض أنا اسأله متى تنام؟ متى ما اتصلت بك موجود؟ ويكون نشط وحاضر وأنا افتخر بهؤلاء القيادات وهم سر نجاحنا وهم سر وجودنا بهذا المجلس أيضاً، فهؤلاء المقاتلين الذي نفتخر بهم من القوات المسلحة من جميع أجهزتنا الأمنية ومن الحشد الشعبي هم سر وجودنا هنا الآن في مجلس النواب وهم سر وجود كل هذه المحافظات الآن الآمنة في العراق وسر بقاء العراق دولة موحدة وان شاء الله تبقى كذلك. وجود الفساد هو إساءة لهؤلاء واساءة للمقاتلين الحقيقيين واساءة لنا جميعاً، يجب أن نقضى عليهم، وأخطر فساد هو في المؤسسة الأمنية وأخطر فساد هو في المؤسسة السياسية، وأيضاً أن شاء الله أن لا يكون فساد في المؤسسة القضائية. وأنا أن شاء الله بصدد إصدار أمر ديواني اليوم أو غداً في مسالة الموقوفين والمعتقلين وهذا أيضاً ضمن المنهاج الحكومي وان شاء الله ولو هو موجود فيما يتعلق بالعفو ولكن سوف يكون هنالك عفو عن المحكومين وهنالك إجراء آخر أيضاً يتعلق بالموقوفين والمعتقلين وأنا أأسف أن أقول ان بعض الأحيان أما نظامنا القضائي أو الإداري فيه من الروتين ويعرقل من الشيء الكثير مما يؤدي إلى بقاء أناس في السجن وفي المعتقل لفترات طويلة بدون وجه حق- أقولها بصراحة- وهذا غير مقبول وأيضاً في نظامنا من الفساد أن يتم إطلاق سراح إرهابيين بدفع الأموال، وهذا أيضاً موجود، وأنا آمل تعاون الجميع للوصول إلى شيء نتفق عليه جميعاً أن شاء الله لإصلاح كل هذا النظام. أما الوضع العسكري كما ذكرت وضعنا الحمد لله التهديد على بغداد تم أبعاده بالكامل، بغداد بعد الآن مؤمنة عسكرياً هي وأطرافها. أنا لا أتكلم عن خروقات أمنية فهي شيء آخر فاهم العواصم في العالم لا تستطيع أن تؤكد أنها مؤمنة أمنياً من أي خرق لأنه تحصل تفجيرات في كل مكان كما تسمعون انتم بين فترة وأخرى، ولكن عسكرياً تم أبعاد الخطر عن بغداد والخطة الآن في هذا الإطار هو إن شاء الله إنهاء وجود داعش في ديالي وصلاح الدين بالكامل وبالطبع سوف تبقى جيوب هنا وهناك وأيضاً إنهاءه وبدء عمليات عسكرية موجودة أن شاء الله خلال أيام قليلة بعضها بدأت على مستوى أقل في الإنبار باتجاه أن شاء الله تحرير نينوي في نهاية المطاف وقد تم اليوم بأمر ديواني يفترض أن يوقع هو تشكيل قيادة عمليات تحرير نينوي لأنه من الآن يجب أن نحضر لتحرير نينوى وأنا لا استطيع أن أعطى جدول زمني لهذه العمليات كلها لأنه بعض العمليات العسكرية أقولها بصراحة كان يوجد مخطط معين تأخرت قليلاً وبعض العمليات العسكرية تفاجئنا بسرعة انجازها وكان لدينا مخطط أن تستمر أيام وكان من المفترض أن تستمر أيام طويلة ولكن خلال فترة قياسية تم تحرير أراضي شاسعة لإنهيار العدو. والمعركة الجوهرية ليست عسكرية أقولها بصراحة بل معركة معنويات، فداعش والإرهابيين الآخرين من أمثالهم من المجرمين لم يستطيعوا الدخول إلى نينوي والمحافظات الأخرى بالسلاح ولم يحصل قتال، أنا قلتها في المرة الماضية، وانما بالرعب وأنا أطلب نحن كسياسيين أن لا نساعد داعش بالرعب، لا نساعدهم، وأنا أحترم طلبات السادة النواب وتصريحاتهم الإعلامية ولكن دعونا لا نساعد على نشر الرعب في صفوف أبناءنا وقواتنا، وأنا لا أتهم أحد ولكن يمكن في بعض الأحيان يكون الأمر بدون أن نشعر، فمثلاً عندما نقول أن قواتنا تذبح فتعتبر هذه حرب نفسية وهي حرب لصالح العدو وعندما نصرخ ونقول أن قواتنا ليست لديها سلاح وسوف تنهار فهذه معركة لصالح العدو وهي حرب نفسية في بعض الأحيان، فالعدو في اغلب الأحيان المعارك هي حرب نفسية وليس سلاح، بصراحة إخوان بعض التصريحات التي صرحت وقيلت في الحامضية وغيرها، بالنسبة للقوات التي قالوا أنها محاصرة طلبت منا وقالوا ليس لدينا طعام وقمنا بفتح الطريق لهم وقلنا لهم تعالوا قالوا لدينا نحتاج إلى نقل لأن لدينا تموين هائل يجب ان ننقله معنا، أذن كان هناك تموين هائل، ولكن الحملة الإعلامية التي حصلت والمقاتل على الأرض يريد دعم، وصدقوني السادة النواب والسيد الرئيس أن بعض القوات او أكثرها إذا صمدت يوم أو يومين

تستطيع أن تدحر العدو ويأتيها دعم ولكن غالباً هذه الحملة الإعلامية التي تحصل تجعله لا يصمد، هذا التهويل الإعلامي تجعله لا يصمد ويساعد العدو، بالحقيقة الحرب النفسية حرب مهمة ولهذا أقول لكم أنا اشكر تعاونكم والحمد لله لأنه في الجلسة الماضية حصل كلام مع السادة النواب ومجموعة لقاءات وأظن الخط الإعلامي تحسن أداءنا بشكل عام والآن هناك إسناد وأقول ان الحرب النفسية نحن أصبحنا المنتصرين بها والآن الخسارة للعدو ونفسياتهم تتراجع ونحن الحمد لله في صعود، ولهذا بعض البرامج التي وضعناها لتحرير الأراضي ربما تكون أسرع مما وضعناه لأنه لها علاقة بالجانب النفسي وأنا لا استبعد أن تكون هنالك انهيارات سريعة وهائلة في جانب العدو من خلال معطياتنا، ولكن نحتاج إلى أن نصمد ونحتاج إلى أن نتواصل.

أنا لا أريد ان أتكلم عن جانب التسلح ولكن لدينا مشكلة ثانية وهو أعمار المناطق التي نحررها واستمرار الخدمات في المناطق الحالية التي لا يوجد فيها حرب، لأنه المحافظات الجنوبية وبغداد وحتى في مناطق مثل حديثة تحتاج إلى خدمات الآن حديثة في وسط الأنبار وتحتاج إلى الخدمات وبعض المبالغ اطلقتها للانبار من أجل خدمات عادية بالرمادي وعامرية الفلوجة وحديثة وفي مناطق مسكونة من قبل ناس ويوجد عشرات الآلاف من المواطنين موجودة في هذه المناطق، ويوم أمس أو قبل يومين بالطبع أطلقنا أيضاً بطاقة بالنسبة للحنطة والشعير والحصة التموينية إلى هذه المناطق فمئات الأطنان وصلت بعضها إلى حديثة بعضها الآن وإن شاء الله الجزء الآخر سوف نقوم بإيصاله إلى غرب الانبار كذلك ونحن مستمرين في هذا النهج ويوجد لدينا تحدي كبير في مسالة إبقاء إسناد الأهالي وتوفير المساعدات للأهالي وتصدقون كم من الجسور التي تم تدميرها من قبل داعش الآن نحتاج إلى بناءها وهي جسور هائلة ولحد الآن تم تدمير (٥٥) جسر وتحتاج إلى إعادة بناءها بأسرع ما يمكن لأنها يحتاجها الأهالي والقوات العسكرية أيضاً تحتاجها لكي تستطيع أن تعبر عليها، فهنالك جهد كبير ونحن في الوقت التي نخوض فيها الحرب علينا أن نقوم بالبناء وعلينا أن نؤهل منازل الناس لكي يعودوا لها لأنه بعض النازحين لا يستطيع أن يعود لان منزله أما دمر أو مخرب أو محروق أو مفخخ وبالتالي يحتاجون مساعدات هائلة، الآن نحن نعمل وزيارة الضيف السيد وزير خارجية الأمارات وأيضاً في لقاءنا وإنا ذاهب أن شاء الله بعد غد إلى بروكسل في اجتماع الدول الساندة للعراق وهي (٦٠) دولة بعضها من النيتو والآخر خارج النيتو والهدف منه هو انه دعم العراق يصبح دعم حقيقي وليس دعم فقط بالإعلام ودعم سياسي ونحتاج بصراحة إلى صندوق يسمى صندوق دعم المناطق التي دمرتها داعش، وأتصور أن هذا الأمر أساسي وحيوي لأنه نحن نريد أن نعطى رسالة بان السلم أفضل من الحرب وان هؤلاء نعيدهم إلى منازلهم، نحن نحتاج إلى مثل هذا الصندوق والحكومة العراقية سوف تضيف إلى هذا الصندوق رغم العوز الكبير الذي لدينا، ولكن هذا واجبنا ولكن نحتاج إلى مساعدات أكبر من الدول الخليجية وأيضاً من المجتمع الدولي، وأيضاً أنا أدعو السادة النواب أن يقوموا، والسيد الرئيس لديه زيارة أيضاً والسادة النواب كوفود يذهبون إلى دول خليجية ودول أخرى وأن يركزوا على هذا الجانب، وهو إعادة بناء المناطق التي دمرتها داعش. وهذا أمر أساسي وحيوي لإعادة السلم والسلم يجب ان يعاد من خلال الأعمار وهذا أمر أساسي.

بالنسبة للحرس الوطني وبناء قوات والاتصال بالعشائر، هناك تواصل مع العشائر، ولكن بصراحة يوجد كلام بالإعلام يصدر من الجانب الأمريكي أو بعض الأطراف الأمريكية انه سوف نسلح العشائر ونطلع عشائر، هذا الكلام كله ليس له واقع وبعض العشائر تصدق ذلك الكلام ويتصلون بي وأقول لهم إخوان لا يوجد مثل هذا الأمر، لذا لا تسمعوا كل ما يقال في الإعلام، فمثلاً قائد عسكري لا اعرف مكانه يتكلم نظرياً وليس واقع، فالأمريكان سوف لا يرسلون قوات على الأرض ولا سلاح على الأرض، لذا كل هذا الكلام غير صحيح وكل الذي يعملوه هو غطاء جوي ويرسلون لنا مدربين والمدربين كذلك تستغربون من

إعدادهم فهم (٦٠٠) أو (٧٠٠) مدرب والبقية تعرفون كل مدرب يحتاج إلى دعم، لذا يصل العدد إلى (١٥٠٠) أو (١٦٠٠) وهذا كل المجموع، لذا فهو ليس عدد كبير وبالتالي لا ننتظر من الجانب الأمريكي يأتي لتسليحنا ويدخل على الأرض ويقوم بالدفاع عنا ويجلبوا لنا بالاباتشي، فهذا كله غير وارد وأنا أتكلم بصراحة ونحن لدينا من الدعم ما يكفينا اليوم بمعنى أن الغطاء الجوي الموجود الآن، أنا لا أقول مقبول لا زال قليل، ولكن بهذا المقدار انه يؤدي غرض ونحن نطلب المزيد والإسراع بشحنة الأسلحة، لهذا نحن نقوم بالاتصال بكل الدول وبالطريقة الحالية لا نعتمد على مصدر واحد أو مصدرين بل نقوم بتعدد المصادر والحمد لله يوجد تعاون من قبل بعض الدول ولكن لا زال يوجد عوز كبير، ولا أريد أن أتكلم بتفصيل أكثر ولكن اليوم نحن نتواصل مع العشائر في هذه المناطق ونريد دعم هذه العشائر المقاتلة ولكن لا نريد إعادة الحالة السابقة التي كانت إعطاء أسلحة بدون حساب وأموال أيضاً ولا نعرف أين تذهب؟ سوف لا نقوم بتكرارها فاليوم أي قطعة سلاح تعطي نعرف إلى أين تذهب؟ وحصلت سابقاً وضاعت أسلحة كثيرة ونحن نريد الآن متابعتها لا نعرف أين نتابعه؟ الآن أي سلاح يعطي محسوب ويعطى إلى قيادة عمليات وقيادة فرق وتعطى إلى مقاتلين تحت السلطة ولا يوجد مقاتل الآن يصبح لوحده الآن، فكل المقاتلين تحت قيادة قوات عسكرية وشكل الحشد الشعبي وأعدنا تنظيمه وأي عملية عسكرية تحصل تكون تحت قيادة عسكرية عراقية ويتم الحشد الشعبي سواء في صلاح الدين أو ديالي أو الأنبار أو سوف يحصل في نينوي أو في منطقة أخرى يكون تحت القيادة العسكرية العراقية والسلاح الذي يعطى سوف يكون مسؤول عنه وسوف يكون به تسجيل وذمة، حتى نعرف السلاح أين يذهب؟ الأمر الآخر أيضاً هو وجود تصور بالإعداد الضخمة نحن لا نفكر بالإعداد الضخمة اليوم الذين يقاتلون مع الحكومة العراقية هم الذين يستلمون السلاح، الذين يقاتلون داعش اليوم هم الذين يستلمون السلاح. أقول العشائر الكريمة في الأنبار الآن تقاتل داعش بجد وتقدم تضحيات، هؤلاء نسندهم بالكامل ويكونون جزءاً من المنظومة الأمنية العراقية.

يوجد شعور بأن السلاح يصل ببطئ، القضية بطيئة. السبب لأننا لا نريد أن نعطي السلاح هكذا من دون مسؤولية. نريد أن نعطي السلاح بمسؤولية، نحن في علاقتنا مع العشائر وهم يفهمون هذا الكلام ويستوعبونه، ولا نريد أن نوسع من أدائنا العسكري على كل الجبهات في نفس الوقت.

لدينا خطة عسكرية المضي بها، لهذا بعض الأحيان داعش تحاول أن تجربا الخروج من خطئتا العسكرية والقيام بهجوم على هذه المنطقة، وتضغط على منطقة ثانية. نحن نحاول أن نمد هذه المناطق، لكن لا نريد أن نربك خطئتا العسكرية باتجاه، لأن العدو يريد أن يسحبنا باتجاه آخر، ونحن نستوعب هذا الأمر ونعلم ما يريده العدو بريد أن يشغلنا ويعمل شيئاً ما. نعم الأخوان يتصورون أن هذه المنطقة ستسقط، نقول لهم لا، سوف لن تسقط، لكن العدو يريد أن يشغلنا ويعمل شيئاً ما. نعم الحرب كر وفر، وفي الأخير تكون فيها تضحيات، لكن لو تلاحظون، وتابعوا مسار العمليات الآن. نحن منهاجنا في القتال وخطئتا العسكرية هي تقليل خسائرنا إلى أقل حد ممكن، ولاحظوا الآن في كل المعارك الخسائر فيها قليلة نسبياً، فمع حجم المعارك التي بدأناها فإن الخسائر قليلة جداً، لأننا لا نرمي بجنودنا إلى التهلكة، وإنما أي إرسال القوات يكون مدروساً ومحسوباً. بعض الأحيان يمكن أن يعتب علينا الإخوان ويقولوا أرسلوا قوات، نحن نعلم إذا نرسلها فسيكون الأمر عليها مطباً وبعض الأحيان مصيدة. الغاية من قيام داعش بهذه العملية، حتى نرسل قوات وتضربهم ويقع المزيد من الضحايا من قواتنا، وأن نحافظ على أرواح جنودنا، فهؤلاء هم أبناؤنا، وكذلك أرواح المدنيين، لكن أنا أؤكد لكم الضحايا في صفوف داعش هائلة، قد لا تسمعونها في الإعلام، لكنها هائلة. خلال معارك بيجي كانت ضحايا داعش أعداداً كبيرة، ولهذا ترون التدمير الذي لحقهم تدميراً كبيراً. الحمد شه قواتنا كان عددها محدوداً (٢٥٠) مقاتلاً فقط، الضحايا عدد محدود جداً، وتمكنت هذه القوات ببسالة من السيطرة على المدينة والسيطرة على المصفى بعمل

عسكري أنا أعتبره جباراً، وكانت تحية له من دول عالمية، تعرفون العالم إعتبره فتحاً كبيراً، بأن القوات العراقية إستطاعت أن تفتح الطريق البري المباشر بين بغداد إلى مصفى بيجي، وهذا إن شاء الله فتح لنا الطريق بالكامل إلى نينوى.

توجد مسائل كثيرة، ربما من خلال أسئلة السادة النواب نستطيع أن نجيب عليها.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

شكراً سيادة الرئيس على ما تفضلتم به من قضايا مهمة وأساسية، وبودنا أيضاً أن نثبت أن مجلس النواب حريص على دعم التوجه الصحيح لبناء الدولة، وندعم خطواتكم في الإصلاح وتنفيذكم المنهاج الحكومي، شكراً لكم.

نحن نسأل عن الوقت المتاح؟

السيد حيدر جواد كاظم العبادي (رئيس الوزراء):-

أنا عفوا عندي الساعة الرابعة الإجتماع الوزاري للأمن الوطني، فقط هذا يحددني.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

أيضاً رؤساء الكتل السياسية مدعوون الساعة الثالثة لديهم إلتزام، لكن مع ذلك نبدأ باب المداخلة، ولكن بشكل مختصر جداً. أبدأ برؤساء الكتل، وقد أقتصر عليهم، والذي لديه مداخلة أو ملاحظة فمن الممكن أن يكتبها ويسلمها إلى البرلمانية حتى تقدمها بشكل مكتوب.

- السيد حيدر جواد كاظم العبادي (رئيس الوزراء):-

عفواً سيادة الرئيس. فقط إسمح لي بمداخلة صغيرة.

- السيد رئيس مجلس النواب: -

تفضل.

- السيد حيدر جواد كاظم العبادي (رئيس الوزراء):-

بالنسبة لجانب العمليات البطولية في ديالى التي في السعدية وجلولاء. كانت بتعاون تام بين القوات العسكرية العراقية والأمنية والحشد الشعبي والبيشمركة، كان التنسيق عالى المستوى. بصراحة قوات البيشمركة قاتلت ببسالة، وأنا متفائل بهذا التنسيق، وبإمكاننا في مدة قياسية إذا إستمرينا على هذا التنسيق بين قوات البيشمركة والقوات العسكرية الأمنية العراقية وقوات الحشد الشعبي من أهالي هذه المناطق بإمكاننا أن نحرر كل الأراضي العراقية بما فيها نينوى.

- النائب على محمد حسين الأديب:-

شكراً للسيد رئيس الوزراء على هذه المعلومات التي قدمها في كل الأبعاد سواءً كان ما يتعلق بالموازنة أو بالنسبة للجهد العسكري أو الجهد السياسي المبذول، ولكن لدي أسئلة حقيقة فيما يتعلق بالإحتياطي النقدي الموجود في البنك المركزي: – هل يمكن الإستفادة من الإحتياطي الزائد ؟ لأنه أنا أعرف بأنه يوجد مقدار من المال في البنك المركزي يحافظ لنا على قيمة الدينار العراقي، فالزائد هل يمكن الإستفادة منه لتغطية بعض العجز أم لا؟

المسألة الثانية: لا بد أن نزيد من الموارد المالية للدولة بطرق أخرى من خلال الإنتاج الزراعي والصناعي. بودنا لو تكون هناك خطة واضحة مجدولة زمنياً بشأن الفعاليات التي يمكن أن نقوم بها في هذين المجالين.

المسألة الثالثة: موضوع الإستثمار يُبحث عدة مرات، ولكن أنا غير عارف الآن البيئة الإستثمارية في العراق من خلال القوانين التي شُرعت فعلاً الآن، هل تسمح باستقدام رؤوس الأموال الأجنبية أم لا؟ وإذا كانت تسمح، ففي أي المجالات يمكن أن نخوض الإستثمار بحيث أن مواردنا المالية تزيد أو تغطى حاجة البلاد من بعض الخدمات؟

المسألة الأخيرة: موضوع الوزراء ومناهج وزاراتهم، باعتبار أن الميزانية الخاصة لكل وزارة فيما يخص الإستثمار سوف نقل بشكل هائل، فأولوياتهم في أي المشاريع ستكون خاصة في التي عائدها لمصلحة تقوية الإقتصاد العراقي؟

- النائبة آلا تحسين حبيب الطالباني: -

دولة رئيس الوزراء لحضوركم، حقيقةً أنا أحييك من كل قلبي على هذا الخطاب الوطني وعلى هذا النفس الوطني، إن شاء الله بهذا النفس وهذا البرنامج للإصلاح كلنا معك، وإن شاء الله نحن نرى تقدماً كبيراً في العراق في مجال مكافحة الفساد والإصلاح السياسي والإقتصادي، أحييك وكما أعلنا كلنا دعم لحكومة الدكتور العبادي.

سؤالي طرحه الدكتور علي الأديب، لكن بصياغة أخرى: هل في ظل هذه الأزمة الإقتصادية في العراق التي جزء منها لا حول لنا به وهو إنخفاض أسعار النفط، لكن هل من بحث في موارد أخرى للعراق؟ أنا أعرف أن أكثر إعتمادنا هو النفط، ولكن المشكلة في سوء إدارة الموارد وليس في قلتها، مثلاً تفعيل قانون الإستثمار والتقليل من الروتين الموجود، جلب إستثمار أجنبي، الأعتماد على القطاع الخاص خاصة في البناء والتشييد في المجمعات السكنية والمدارس والمستشفيات، وأيضاً كيف نحسن النظام الضريبي في العراق؟ هذا أيضاً مهم وسيخلق تنافساً، وأيضاً سيكون وارداً للبلد، والدكتور على الأديب طرح المواضيع الأخرى، ومرحباً بك مرةً أخرى.

- النائب ضياء نجم عبدالله الأسدى: -

شكراً سيادة الرئيس، والشكر موصول أيضاً إلى السيد رئيس الوزراء.

حقيقةً نثمن عالياً التحديات الماثلة أمام حكومتكم والصعاب التي كانت وما زالت تقف بوجه عملية الإصلاح وعملية بناء الدولة. الحديث عن موارد العراق وأن العراق بلد غني بالموارد هذا مطمئن للجميع، لكن كيفية إستثمار الموارد الموجودة. أنا أعتقد أن الرتكيز الآن، مقترح لسيادتكم والحكومة العراقية. العراق بلد غير آمن زراعياً، غير آمن في لقمة العيش التي نقدمها للمواطن، لأن معظم المواد الغذائية تستورد. أعتقد التركيز على إنعاش القطاع الزراعي بوجود سياسة زراعية واضحة وتنمية زراعية واضحة أمر مهم يمكن أن يسعف موازنة العراق، وكذلك التركيز على القطاع الصناعي. لدينا صناعات مهمة إندثرت، كانت موجودة في السبعينيات.

- النائب أحمد عبد حمادي المساري:-

نرحب بالسيد رئيس مجلس الوزراء، وبودي أن أتطرق إلى موضوعين مهمين:

الموضوع الأول: يخص الموازنة، ونحن اليوم كنا في اللجنة المالية قد أعددنا بعض المقترحات التي سنرسلها إلى وزارة المالية وإلى مجلس الوزراء يمكن أن تقيد في بناء الموازنة للأيام القادمة بتخفيض بعض النفقات وإيجاد موارد أخرى يمكن أن تقلل من العجز.

الموضوع الآخر: أنا أعتقد أنه موضوع حساس، ونحن سمعنا من السيد رئيس الوزراء كلاماً مطمئناً جداً حول الحرب ضد داعش، وموضوع الملف الأمني، والإتفاق السياسي، ولكن توجد نقطة حساسة يجب أن نثيرها مع السيد رئيس الوزراء، وهي التجاوزات التي تجري في بعض المناطق المحررة، هذه التجاوزات تصب في مصلحة داعش في بعض الأحيان. نحن نريد أن يكون هنالك دور للأجهزة الأمنية وحتى للحشد الشعبي.

- النائبة ماجدة عبداللطيف محمد التميمي: -

أنا أشكر دولة رئيس الوزراء لما تفضل به، ونحن نثمن ونقدر الإرث الثقيل الذي إستلمه على كافة الصعد.

بالنسبة للموازنة. أنا أتصور لو نبني الموازنة على (٥٠) لسعر البرميل الواحد، ويكون السعر تحفظي لكي نواجه أية تقلبات، أي أن نبني على التشاؤم يكون أفضل، فـ(٥٠) ونقلل كل النسب التي وردت بالموازنة التي أخذنا مسودتها بنسبة إنخفاض من (٧٠) إلى (٥٠) وتعدل الموازنة على هذا الأساس.

- النائب حامد موسى أحمد الخضرى: -

أجمل الترحيب بدولة الرئيس، وشكراً للتوضيح الرائع ولهذا المنهاج الإصلاحي في مختلف المجالات، ونحن ندعم منهاج الحكومة.

طبعاً نأسف لتأخير الموازنة، ونأمل أن تتضمن مفردات البطاقة التموينية والحشد الشعبي، ولا بد من الوقوف مع آمرلي الصامدة التي كسرت شوكة الإرهاب، ينبغي أن يكون لها شيء في الموازنة لرد الإعتبار لها. أعتقد تحسين النظام المصرفي أمر مهم، الترشيق والإستثمار أمر مهم، وإن شاء الله في الزيارة القادمة لدولتكم، مثلما اليوم خبر جيد بـ(٥٠) ألف فضائي، من المسبب؟ ما هي العقوبة الموجهة له؟ كيف سيحاسب هؤلاء؟

- النائب محمد ناصر دلى الكبرولى: -

فقط أحب أن أعرج على موضوع مهم. بالنسبة لمحافظة الأنبار خاصةً وأن رئيس الوزراء يتحدث عن موضوع مهم وهو الإسناد من قبل الأجهزة الأمنية. نحن الآن أحب أن أذكرك منذ تأريخ منتصف التاسع ٩/١٥، قُدمت سلفة طوارئ من قبل مجلس المحافظة ومحافظ الأنبار إلى رئيس الوزراء وإلى هذه اللحظة لم تُستلم المبالغ التي تحدث عنها رئيس الوزراء.

ثانياً: دعم لواء أحمد صداك بالتسليح بالمعدات وثلاثة آلاف مقاتل خلال (٤٨) ساعة ولم يستجب إلى الآن لهذا النداء، طلبنا فوجين إسناد.

- النائب عمار طعمة عبدالعباس الحميداوى: -

نثني على حضور رئيس الوزراء وتواصله مع البرلمان. الأسئلة:

- ١- ما هي أهم المعالجات التي تتصورون لتفادي تداعيات وأسباب هبوط النفط وكمية النفط المنتج، خصوصاً بعضها عوامل داخلية وأخرى خارجية.
- ٢- نوصي بأهمية العمل على تقليل حجم العجز، لأن هذه المرة سيكون حقيقياً وليس تخطيطياً، والإقتصار على ضروريات الإنفاق والإهتداء بمستوى الإنفاق لعام ٢٠٠٤ الذي يُقترض أن يكون هو مضغوط نسبياً.
- ٣- نشجع على تحقيق تقدم في معالجة الخلاف بين الإقليم والمركز وفقاً للدستور ومبادئ العدالة الإجتماعية ومعيار النسبة السكانية في توزيع الواردات.
- ٤- كلفة الحرب على الإرهاب يتحملها العراق فقط بشكل رئيسي، بينما مجلس الأمن الدولي صدر قرارات على أن داعش تمثل تهديداً للأمن والسلم الدولي، فلماذا لا يشارك في تحمل الأعباء المالية لهذه المواجهة، وتطالب الدبلوماسية العراقية بهذا الحق.

- النائب محمود داود سليمان المشهداني:-

بإسم الوطنية نرحب بدولة الرئيس حيدر العبادي، نحن سعيدون جداً لهذا الكلام الذي سمعناه اليوم. ربما سأُطوح بعيداً عما طُرح من قضايا وبرامج إستثمارية، لأعتقادي أنك خير من يفهم بهذا، باعتبارك خلال مدة سابقة كنت تعنى بهذه المسائل، فلا ينبغي أن نضيع الوقت فيها.

أنا أركز على نقطة مهمة جداً. نحن الآن في معركة مع الإرهاب، وهناك تصاعد للدعوات الطائفية من جديد، فإذا ما أستمرت هذه الدعوات الطائفية فسنحرر أنفسنا ثم نلوثها بالطائفية من جديد، وسنخلق دواعش وليس داعشاً واحداً. أنا أعتقد قدمت الوطنية – باسم الوطنية نحيي هذا البرلمان العزيز ونحيي حكومته الوليدة – قدمنا مشروع قانون لرئاسة الجمهورية بتجريم الطائفية والممارسات الطائفية، فلم نلق أذاناً صاغية، ونعتقد أن هذا القانون هو قانون لحماية الشعب العراقي من آثار العدوان الداعشي الذي هو سبب من أسباب وعرض من عوارض الطائفية.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي: -

شكراً دولة السيد رئيس الوزراء. سأعرج على نقطتين:

أولاً: نتمنى من دولة السيد رئيس الوزراء أن يعلمنا بشكل شفاف عن الإتفاق السياسي والنفطي الذي سيتم تمريره بين حكومة الإقليم والحكومة الإتحادية بخصوص نفط كركوك، إلى الآن مبهم بعض الشيء.

ثانياً: جنابكم أشرتم إلى توقف النفط في كركوك، ولكننا حذرناكم - حذرنا عفواً - حذرنا الحكومة قبل أكثر من ثلاثة سنوات عن هذه المخاطر. أنا أسأل: من كان السبب في عدم السماح لـ(برتش بتروليوم) الإستثمار في شركة نفط كركوك؟

- النائب يونادم يوسف كنا خوشابا: -

بعد الترحيب بدولة رئيس الوزراء. نؤيد كل السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية التي تفضلتم بها، وأن تكون الموازنة موازنة حرب وتقشف، فعلينا جميعاً أن نتحمل لمسؤولية، هذا واحد.

ثانياً: نينوى المفروض أن تكون من الأولويات والإسراع بتحريرها. نينوى ثاني مدينة في العراق بعد بغداد، وستتعكس نفسياً على الجماعة، وتحدثتم جيداً، لكن لم نسمع عن المصالحة الوطنية لأكثر من (٧٠%) بأن هذه الأسلحة التي تواجهنا اليوم هي إما رضخت وبايعت الدواعش جبراً، أو هي مستاءة من سياسات الدولة، علينا أن نسحبها إلى جانب الدولة.

النقطة الأخيرة: المكون الكلداني السرياني الآشوري في تناقص وإندثار في بغداد وغيرها. دوائر الدولة إنها شبه خلت من الموظفين من هذا المكون الأصيل، ماذا يفعل دولة رئيس الوزراء والحكومة بالتصدي لهذه المأساة التي هي تطهير عرقي لهذا المكون الأصيل.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوى: -

نشكر السيد رئيس الوزراء. حقيقةً شرحه كان وافياً وكافياً.

أنا سؤالي بالنسبة لقوات الحشد الشعبي. حضرتك فخور بالذي أنجزوه، ونحن كلنا فخورون، كان لهم دور كبير في الإنتصارات التي تحققت، لكن سيادتك تسمع ونحن نسمع بأن رواتبهم منذ أشهر لم تصرف. نريد أن نعرف، متى ستصرف رواتب الحشد الشعبي؟ وأيضاً نريد موقف الحكومة العراقية إتجاه ما صدر من دولة الإمارات، باعتبار بعض فصائل المقاومة الإسلامية منظمات إرهابية، من باب الوفاء لهؤلاء الأبطال الذين ساهموا بتحرير مناطقنا، وأتمنى أن أعرف رواتب وزارة الصناعة أيضاً هناك مناشدات إنسانية من قبل منتسبي وزارة الصناعة، لم تُصرف منذ أشهر.

السؤال الأخير: متى يبدأ تصدير نفط كركوك؟ وما هو المانع الرئيسي؟ وكم كمية النفط التي ستصدر من حقول كركوك؟ من حقنا أن نعرف، على إعتبار نحن الآن في ضائقة مالية، وأي مبلغ يضاف إلى الموازنة العراقية سيكون له دور بإنعاش الإقتصاد العراقي وتحريك الموازنة، فأتمنى أن نعرف السبب الحقيقي وراء عدم تصدير نفط كركوك.

- النائب عواد محسن محمد العوادى:-

من خلالكم نرحب بدولة رئيس الوزراء، ونشكره على ما قدمه من عرض، حقيقة يفرح هذا الذي قدمه خاصةً في محاربة الفساد وهو الأخطر، والأخطر بأن هنالك أيضاً آلية لمحاربة الفساد العسكري قد بدأت، ولكن أيضاً نطالب بأن تكون هنالك محاربة للفساد المستشري في وزارات ومؤسسات الدولة، ومفرح جداً أن تكون هنالك آلية لموضوع ملف إخراج المعتقلين. ملف المعتقلين ملف مهم جداً، وأيضاً هنالك تمييز بين المعتقلين الأبرياء والمعتقلين الذين هم إرهابيون، وما نريده من رئيس الوزراء أن تكون له الخطة الحقيقية لمعالجة هذا الملف، والآلية لإخراج المعتقلين في هذه المدة.

- النائب فارس طه فارس محمد: -

دولة رئيس الوزراء نثمن وبتقدير عالِ الإصلاحات الأمنية التي قمت بها في الوقت القريب، والتي إنعكست إيجابياً على ساحة المعركة وخصوصاً في محافظة الأنبار، بحيث أصبحت قيادة العمليات فعالة هناك في المحافظة، ونجحت بالتنسيق مع قيادات الشرطة وأبناء العشائر في الدفاع عن الأنبار، ولا أقول الإنتصار لأن الإنتصار لا يتم إلا بعد طرد داعش من آخر شبر في المحافظة، ولكن الوضع في الأنبار أقول لك دولة رئيس الوزراء نحن بحاجة ماسة وملحة إلى تجهيز الشرطة بالسلاح الآلي والعتاد، وأقول لك بأن الجوع بدأ يضرب أطنابه في غرب محافظة الأنبار، وأتمنى عليكم كما أمرتم ووافقتم بإنشاء لواء أحمد الصداك، وقد أنهوا تدريب (١٠٣٠٠) مقاتل أكملوا تدريباتهم، ولكنهم لم يسلحوا إلى الآن، أتمنى الإسراع بتسليحهم.

- النائب هيثم رمضان عبدعلى الجبورى:-

حقيقةً ننحني إحتراماً وإجلالاً للكلام الرائع الذي تفضل به دولة الرئيس وخطابه الوطني وإحترامه لكل المكونات وقربه من كل طوائف الشعب العراقي، وهذا ما كنا نتمناه.

بالنسبة للموازنة. نحن قدمنا مقترحات، وأنا أرسلت أيضاً مقترحات شخصية بشكل شخصي إلى دولة رئيس الوزراء. أعتقد من خلال دراستي للموازنة هي توفر من (١٠ – ١٢) ترليون دينار، وأنا أرسلتها بتفصيل، إن شاء الله يهتم بها مجلس الوزراء، حتى نحاول قدر الإمكان ضغط النفقات.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

بعد التحية للسيد رئيس الوزراء لحضوره الجلسة. تكلم الرئيس عن الرؤية الإستراتيجية القادمة في الإعمار وإعادة بناء البنى التحتية، وهذه إجراءات مستقبلية. أهم ملفين يشغلان العراق والعالم العربي والإقليمي هما الملف الأمني وقد تطرق له رئيس الوزراء بوضوح، لكن أين هو ملف النازحين؟ كان غائباً عن إطروحة السيد رئيس الوزراء، وما هي نظرة الحكومة إلى ملف النازحين؟ لا سيما وأن هناك مبالغ خُصصت من الحكومة السابقة إن لم تُصرف بالكامل، حيث خُصص مبلغ (ترليون)، ونحن كنا في بداية الأزمة، ونحن اليوم في قلب الأزمة ولم تُصرف مبالغ، وهل وضعت باباً خاصاً؟ وكم هو المبلغ المخصص في ميزانية ٤٢٠١٤ هذا وقد أثنى على الإنتصارات في ديالي. أنا أعتقد أن الإنتصارات في ديالي هي فخر وإعتزاز لنا، لكن تحتاج إلى أن تستثمر النصر بإعادة العوائل إلى مناطقها.

النائب صلاح مزاحم درویش الجبوری: -

نحيي دولة رئيس الوزراء، ونحيي كل الجهود الخيرة التي يقوم بها، ونحيي قواتنا المسلحة والحشد والبيشمركة الذين يقاتلون الآن، بنفس الوقت نطالب دولة الرئيس بأن معظم أهالي المناطق المحررة وخاصة في ديالي هم نازحون منذ مدة طويلة. بعد أن حُررت هذه المناطق، إلى هذه اللحظة لم يتم السماح لأي عائلة من هذه العوائل بالعودة إلى منازلها، وأنا أعتقد كلما طال الوقت – وهذه العوائل تاركة لمنازلها – يظهر العبث في منازل وممتلكات المواطنين. نطلب من دولة الرئيس الإسراع في عودة هؤلاء المواطنين، وبذلك سنقضي على حالتين، حالة عودة النازحين، والحالة الأخرى هي العبث في ممتلكات المواطنين.

- النائب ظافر ناظم سلمان العاني: -

نحن ممتنون للنوايا الطبية التي أعرب عنها السيد رئيس الوزراء في التزامه بالإتفاق السياسي، وإن كان ذلك لا يمنع من استمرار شعورنا بالقلق في أنه لا توجد هنالك حتى الآن توقيتات زمنية واضحة لتنفيذ الإتفاق، ونأمل أن ينجز الإتفاق في توقيتاته المتفق عليها، ولأننا نحسن الظن بالسيد رئيس الوزراء، أتمنى أن ما قاله فيما يتعلق بإطلاق سراح عدد من المعتقلين يوم غد أن لا يكون هذا بديلاً عن قانون العفو العام الذي إتفقنا عليه، خصوصاً وأنه قبل يومين، أنا أتذكر جيداً بأن مجلس القضاء الأعلى تحدث عن إحالة (٤٩٨) مخبراً سرياً كاذباً إلى القضاء، فتخيلوا كم عدد ضحايا هؤلاء؟

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي: -

نشكر ونثمن رئيس الوزراء على إيجاد وإستحداث عرف التواصل مع مجلس النواب، وهذه خطوة مباركة إن شاء الله يدأب عليها كل رؤساء مجلس الوزراء للمراحل القادمة، حقيقةً شيء جيد. لدي أربعة أسئلة أتكلم بها بشكل سريع:-

- ١- ما هو حجم تصدير نفط كركوك والإقليم كأرقام؟
- ٢- ما هي نسبة البيع والشراء بين الإقليم والمركز في الإتفاق الأخير؟
- ٣- ما هو موقف السيد رئيس الوزراء عما يتكلم به الأميركان فيما يتعلق بتسليح العشائر؟
- ٤- أود أن أشير إلى دولة رئيس الوزراء بأن هناك الكثير من الموظفين في الأسواق المركزية تمت إحالتهم إلى التقاعد
 بشكل تعسفي. أرجو الإلتفات إلى هذا الموضوع.

النائبة نجيبة نجيب إبراهيم بامرني: -

نرحب بدولة رئيس الوزراء، وحقيقة المنهج الذي يتبعه هو الأساس والسبيل إلى نجاحه ونجاح حكومته. أشاد بدور البيشمركة، ونحن أيضاً نشيد بدور البيشمركة، ولكن يجب وضع موازنة لتسليحهم وتجهيزهم ودعم أكبر من قبل الحكومة الإتحادية، لكي نستطيع أن نتخلص من عدو كل العراقيين المسمى (داعش). أسأل عن الفوائد المالية للسنوات الماضية ٢٠١٢،٢٠١٣ أين ذهبت؟ هل شكلت لجنة لتدقيقها؟ لأنه ذكر بأن إحتياطي الحكومة هو خالٍ، لا يوجد أي إحتياطي، هل ذهبت لشراء أسلحة؟ أم أين ذهبت؟

بالنسبة للنازحين. أضم صوتي مع صوت الذين يؤكدون ضرورة إدراج تخصيصات مالية للنازحين، لأنهم في حالة إنسانية يرثى لها.

- النائب أحمد عبدالله عبد الجبوري: -

بدءاً نرحب بالسيد دولة رئيس الوزراء، ونشد على يديه في مكافحة الفساد لا سيما في الوزارات الأمنية، لأن مكافحة الفساد في الوزارات الأمنية هي بداية النصر على الإرهاب وداعش، لذلك نحن نثني ونشد على يديه.

أما في موضوع الموازنة فإننا في ضل إنخفاض الأسعار وقلة الواردات. نتمنى أن يستمر صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين وإيواء النازحين وإيصالها إلى المناطق التي هي خارج سيطرة الحكومة الإتحادية.

- النائب حاكم عباس موسى الزاملي: -

نثمن الخطوات الجريئة للحكومة في التغييرات، وهي أمور مهمة لاحظناها، وكان هناك تواصل مع مجلس النواب. المه أن لا يكون باب تأخر الموازنة يؤثر على قضية التسليح والتجهيز للمؤسسة الأمنية، وهي الآن تخوض حرباً شرسة مع داعش، وأعتقد أن هناك بابين لدي تساعد في ذلك وهما قضية عقود التسليح والتجهيز مع دول كأمريكا وروسيا متعثرة، فيمكن أن نستفيد من هذه العقود في تغييرها إلى عقود أخرى هناك حاجة وأسبقية لها في الجيش العراقي، كذلك يمكن أن نتعاون مع بعض الدول المتعاونة مع العراق في قضية التسليح بالآجل بشرط أن لا تكون هذه محملة.

القضية الأخرى والمهمة هي الإهتمام برواتب الجيش العراقي والحشد الشعبي.

- النائبة أشواق نجم الدين عباس الجاف: -

طبعاً أثمن النفس الذي تفضل به السيد رئيس مجلس الوزراء، وإن شاء الله أتمنى النجاح لحكومته في المستقبل، ونتكاتف جميعاً معه في هذه المرحلة، وإن شاء الله نحقق المزيد. أنا لدي نقطة واحدة. أنا شخصياً أثمن الإشادة بقوات البيشمركة من قبل حضرتك، والذي أترجاه أن تترجم هذه الإشادة بخطوات فعلية على أرض الواقع. قوات البيشمركة تقاتل داعش بقوة، ويومياً نعطي شهداء كثر، ويترتب على هؤلاء الشهداء أرامل وأيتام، بنفس الوقت قوات البيشمركة لم تستلم رواتبها في الأشهر الماضية، فليس من المعقول أن يقاتلوا الإرهاب ولا يستلموا رواتب. الذي أتمناه من حضرتك – وأنت سيد العارفين بهذه المشكلة – أن توضع خطوات عملية لدعم قوات البيشمركة من تسليح وتجهيز وتزويد الرواتب، وأتمنى لك النجاح إن شاء الله.

- النائبة فيان دخيل سعيد خضر:-

نحن نرحب بدولة رئيس الوزراء، ونتمنى له الموفقية، ونحن داعمون له في كل خطواته، وكنت أتمنى من خلال مداخلته وكلامه الرائع أن يذكر ولو بكلمة بسيطة المختطفات الإيزيديات، حيث يُعتبر دولة الرئيس رئيس وزراء الدولة الوحيدة في العالم الذي لديه ثلاثة آلاف مختطفة، فما هو إجراؤكم بهذا الصدد؟ هذا أولاً.

الشيء الآخر: نحن نتمنى أن يكون هناك تركيز على ملفين، الملف الأمني وملف النازحين، لأنه من أكبر الملفات وأخطرها في الوقت الحاضر.

- النائب محمد ناجي محمد العسكري: -

نحيي السيد رئيس الوزراء على هذه الروح الوطنية العالية، وعلى ما أدلى به، ونتمنى له كل الموفقية، وأختصر الحديث بشكل سريع.

نتمنى أن يكون هنالك قانون للحشد الشعبي، وننتظر نحن في مجلس النواب هذا القانون، لكي يتم التصويت عليه ونقضي على كثير من المشاكل الموجودة.

نحيي السيد رئيس الوزراء بتشكيل غرفة عمليات الموصل، وكان يجب علينا أن نصفق على هذه الفقرة، لأنها ستنهي وجود داعش في العراق.

نتمنى على السيد رئيس الوزراء أن يقوم بمبادرة المصالحة الوطنية بالتنسيق مع مجلس النواب.

ننتظر إستتكار الحكومة ضد دولة الإمارات، لما تقدمت به ضد منظمة بدر وفصائل المقاومة.

نتمنى أن يكون الإتفاق مع الكرد على أساس أن النفط والغاز ملك لجميع العراقيين، لا أن يكون ملكاً لكردستان وملك للحكومة الإتحادية.

كما تمت الإشادة بالبيشمركة يفترض أن تتم الإشادة بما يستحق الإخوة في الحشد الشعبي وهم يتحملون القسم الأكبر ويقدمون التضحيات الكثيرة.

- النائبة ندى عبد الله جاسم السوداني: -

نشكر زيارة السيد رئيس الوزراء لمجلس النواب، وحضوره المتكرر والتوضيح الوافي الذي تفضل به.

السيد رئيس الوزراء نأمل ان يصرح عن الإجراءات الإصلاحية بشكل أوسع وأوضح، تتشر العقوبات المتخذة بحق المقصرين والمفسدين.

١- من كان يستلم رواتب الفضائبين؟ نرجو نشر أسمائهم، وما هي الأحكام التي اتخذت بحقهم؟

٢- لم نسمع إلى اليوم بمحاسبة مسؤول كبير في الدولة.

٣- نفط كركوك ما هو السبب الذي يمنع تصديره؟ ونحن نعلم ان كركوك ليس من الإقليم دستوريًا لينتظر الاتفاق بين المركز
 والإقليم لحل المشكلات العالقة.

٤- أمس السيد الوزراء أهتم برواتب الحشد الشعبي الأبطال الأحرار الذين لولاهم لما بقي العراق.

- النائب حسن سالم عباس جبر:-

نرحب بالسيد رئيس الوزراء ونشد على يديه بإجراءاته الإصلاحية في مكافحة الفساد.

١- لم نلحظ أي موقف من الحكومة تجاه اتهام الإمارات لفصائل الحشد الشعبي الذي يقدم اليوم الكثير من الشهداء في محاربة العدو الإجرامي داعش.

٢- هناك تغيرات جربت في وزارة الدفاع وتغيير القيادات الأمنية في وزارة الداخلية، وهذه خطوات مباركة لغرض اجتثاث الفساد، ولكن هذه التغيرات لم تكن كافية بقدر تقديم هؤلاء الذين نهبوا ثروات الشعب إلى المحاكم العسكرية، وبالتالي ضم فقرة وهي مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة ليكون عبرة عن الآخرين.

٣- فيما يتعلق في مصفى بيجي، جرت هناك ملحمة في مصفى بيجي.

- النائبة انتصار على خضر الجبورى: -

أود ان أبين لك ان محافظة نينوى منقسمة إلى قسمين، قسم نازح ومهجر وما أدراك ما النازح، الكثير منهم لم يستلموا المنحة ويعيشون في الخيام، والقسم الآخر أسير لدى داعش، وما أدراك ما الأسرى، يفتقد إلى أبسط مقومات الحياة، ويتعرض إلى أكثر انتهاكات حقوق الإنسان داخل الموصل في محافظة نينوى وفي الأقضية، لا ماء ولا كهرباء ولا أدوية ولا اتصالات.

١- أطالب سيادتكم بتخصيص المبالغ المخصصة للاستثمار والتعيينات، وكل موازنة محافظة نينوى إلى تحريرها وإعادة أهلها اليهم.

٢- أطالب بوضع خطة مدنية.

- النائب هلال حسين عذيب حمد: -

بالتأكيد مضى أكثر من عقد على تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، لكن للأسف كان الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط، وتم إهمال قطاعات واسعة من الممكن ان ترفد الإقتصاد العراق ومن ضمنها الاهتمام بالسياحة بكل مسمياتها، (سياحة الآثار أو السياحة الدينية)، إضافة إلى تفعيل القطاع الخاص والقطاع الصناعي، أريد ان أؤكد هنا على نقطة مهمة، هو كيفية الاهتمام بالأهواز التي تحيط بين ذي قار والبصرة وميسان، هذه الأهوار من الممكن ان ترفد الإيرادات العراقية والاقتصاد العراقي إذا كان لها دراسة واقعية في تطويرها.

- النائب مشعان ركاض ضامن الجبوري:-

مرحبًا بسيادة رئيس الوزراء نحن نسانده ونشد على يده في إجراءاته.

١- هناك فضائيين في التقاعد، وفي محافظة صلاح الدين فقط هناك عدة آلاف من الفضائيين وهم في محافظة واحدة، فكم
 سيكون عددهم في العراق أجمع؟

٢- لماذا لا نعيد تقديم برنامج أو قانون البنى التحتية لنستقيد منه في توفير إجراء عمليات البناء وإستيعاب البطالة، بإعتبار أننا نعتمد على النفط الذي سينتج بعد (١٠) سنوات أو (٨،٧) سنوات.

- النائب حسن حلبوص حمزة الشمرى: -

أتمنى من السيد رئيس الوزراء عندما ترسل الموازنة إلى مجلس النواب ان يضمن فيها جدول، يبين فيها حقول النفط وكمية الإنتاج في كل حقل كم ستكون؟ وتوزع على المحافظات، ليكون مجلس النواب على بينة بكمية النفط المنتج، ويبين أيضًا الكمية التي توجه للاستهلاك المحلي للمصافي وغيرها، وأتمنى ان تكون هناك جداول لتبين لنا الضرائب والرسوم والجهات التي إستوفت هذه الضرائب، لنعلم من الذي عليه مستحقات رسوم من القطاع الخاص والقطاع العام، الذي أوفى في التزاماته ممن لا يوفي، هذه مهمة جدًا تضعنا في صورة حقيقة الإيرادات وأتمنى يوضح لنا السيد رئيس الوزراء عندما قال أنه يصر على تسليم كل المنتج.

- النائب رائد اسحق متى داود:-

السيد رئيس الوزراء مشكور لأنه أوضح الكثير من الأمور إلا أن سيادته لم يتطرق إلى جانب البرنامج الحكومي فيما يخص النازحين في المرحلة المقبلة، وجميعنا يعلم معاناتهم ومطالبهم وإحتياجاتهم الكثيرة، يرجى من سيادتكم توضيح هذا الجانب، وأؤكد على ما ذهب إليه زملائي إلى ملف النازحين إهتمام كبير في البرنامج الحكومي.

- النائب توفيق موحى احمد الكعبى: -

نحيى السيد رئيس مجلس الوزراء.

١- هل توجد هناك جهات تحول دون إستمرار العراق بمنهاجه الاقتصادي؟ ولماذا لا تقوم بزيادة ضخ الإنتاج الذي يسبب
 إنخفاض الأسعار؟ ومن هي الجهات التي حالت دون ذلك؟ وما موقف الدولة منه؟

٢- هل توصلتم إلى إتفاق مع إقليم كردستان؟

٣- هناك قسم من المسجونين ومنهم أطفال وتم التنازل عنهم بقضايا شخصية، نأمل من سيادة رئيس مجلس الوزراء شمولهم
 بالعفو الخاص.

- النائب حجى كندور سمو خلف:-

هناك أكثر من (٧٠٠) عائلة محصورة في جبل سنجار ويعانون من شحة المواد الغذائية والطبية، وتم تخصيص طائرتين لنقل المساعدات إلى الجبل، ولكن الطائرات لا تكفي لسد حاجاتهم بسبب قلة الرحلات وسوء الأحوال الجوية، لذا نطالب من سيادتكم إيجاد حل لمشكلة المحاصرين في جبل سنجار أو فتح طريق بري لإيصال المساعدات إلى المحاصرين.

النائب اسكندر جواد حسن وتوت: –

نبارك ونحيى السيد رئيس الوزراء بإيضاحه الخطوات المباركة لنهج الحكومة.

بالنسبة إلى الفضائيين يجب ان نضرب بيد من حديد على كل الفساد، لكن يجب أيضا ان نحيي مقاتلينا من الجنود من القوات المسلحة والحشد الوطني الأبطال الذين يسطرون ملاحم البطولة في جبهات القتال، ولا توجد بنية تحتية لهم، ويتحملون كل شيء، ولذلك نحن نحتاج كل شيء لدعم القوات المسلحة، إسناد جوي قليل، و طيران جيش، ومعدات هندسة عسكرية لتطهير العبوات.

- النائب رياض عبد الحمزة عبد الرزاق الغريب: -

باعتبارنا في لجنة الخدمات والأعمار نثير الأمور التي فيها اهتمامنا.

١- انخفاض الإيرادات النفطية التي تمثل (٩٣%) من الموازنة الكلية، وعدم تخصيص مبالغ كموازنة إستثمار البنى التحتية،
 لذا أطالب رئيس الوزراء ببيان رأيه في قانون البنى التحتية لسد هذا النقص.

٢- الآبار النفطية سوف تنضب، ولكن توجد لدينا آبار لا تنضب في قطاعي الاتصالات والسياحة الدينية، وبالإمكان ان نحقق موارد كبيرة وأكثر من الموارد النفطية.

٣- ما هي المبالغ الضخمة المصروفة للفضائيين؟

- النائب حسن خضير عباس شويرد:-

الشكر والتقدير العالي للشجاعة والوضوح بالطرح والرؤية، وبالتالي اليوم مجلس النواب يكون متفائل جدًا من خلال هذه التواصلات بين الحكومة التتفيذية ومجلس النواب، وبودي طرح بعض الأمور المهمة في هذه المرحلة.

1- اليوم نحتاج إلى إلى دعم كبير لدور المصالحة الوطنية وواقع حالها الموجود في الساحة، وبالتالي اليوم الشكر والتقدير العالي لمتابعتكم الشخصية من خلال إحالة أكثر من (٤٠٠) مخبر سري إلى المحاكم وهذا ما يدلوا بدلوه أن حجم الخطر الكبير الذي كان موجود من خلال ظلم الكثير من الناس.

-النائب احمد مدلول محمد الجربا:-

السيد رئيس نرحب بك ونتمنى ان تتبه للمطالب.

1- إذا حدث مجال بالمستقبل القريب لتوصيل المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية الى المستشفيات في نينوى، أتمنى من الحكومة ان لا تكون حجر عثره وأنا واثق أنها ليست بحجر عثره، وأتمنى ان تسهل من قبل السلطة التنفيذية لأن (٩٥%) من أهل نينوى هم اليوم أسرى وليسوا دواعش كما هي النظرة المأخوذة عليهم بالعموم، يوجد في مديرية السمنت الشمالية ذبح بها (٥٠٠٠) موظف وهم ورائهم عوائل، إلى الآن لم يستلموا رواتب.

٢- الأمر الثاني أعطيت عفو لمنتسبي القوى الأمن والداخلية، لكن العفو خلص يوم ١١/١٥ ونحن في حالة حرب،
 ومحتاجين للفرد ومحتاجين للضابط، أتمنى تمديد العفو إلى ١٢/٣١، فرصة أخيرة للذي يريد ان يرجع إذا كان منتسب أو ضابط.

محافظة مضطربة مثل نينوى من المفروض ان تعطينا وقت.

أرجو توصيل رسالة من قبل دولة رئيس الوزراء والحكومة بصورة عامة بأن داعش لا يمثل السنة هو تنظيم إجرامي لا يمثل السنة، كما ان هناك ميليشيات غير منضبطة لا تمثل شيعة داعش وهي تنظيم إجرامي ولا يمثلها.

النائب ابراهیم محمد بحر العلوم: -

نرحب بالسيد رئيس الوزراء ونشد على يده في خطابه الوطني وخطواته الجادة نحو إعادة الأمور إلى نصابها، لا زال النفط يلعب دور محوري في اقتصاد العراق ونأمل ان يلعب دور محوريًا في توحيد العراق، ولأجل ذلك أدعوك للتفكير مليًا بالدعوة إلى ترجمة المادة (١١١) ملكية النفط والغاز للشعب العراقي بعيدًا عن تصرفات السلطة وذلك من خلال إحياء شركة النفط الوطنية وتمليكها للشعب العراقي لتقوم بإدارة الثروة وتشغيلها وتسويقها بشكل مستقل.

- النائبة نوال جمعه ونان شريدة: -

1 – في الوقت الذي نثمن به الجهود الحكومة في مكافحة الفساد المالي والإداري ونتمنى ان هذا الموضوع لا يشمل فقط وزارتي الدفاع والداخلية وإنما يشمل كل مؤسسات ووزارات الدولة، كما تعلمون ان الفساد المالي والإداري اليوم أصبح مرض ينهك في جسد الدولة العراقية.

٢- تطرق السيد رئيس الوزراء من خلال حديثه ان موازنة عام ٢٠١٥ تعتمد بشكل مباشر على نفط الجنوب، أنا اقول ان أكثر المتضرر من هذا النفط هم أبناء الجنوب حيث ان أكثر البطالة والفقر في الجنوب ولم يستفيدوا سوى من الأمراض من جراء التلوث البيئي من المحروقات النفطية وتلف الأراضي الزراعية من جراء الآبار، فنتمنى الأخذ بنظر الاعتبار ومساعدة أهل الجنوب في هذا الموضوع من خلال تفعيل موضوع الشركات كشركة نفط ذي قار.

- النائب سالم مطر عبد الحسن العيساوى:-

شكرًا لسيادة رئيس الوزراء على هذا العرض التوضيحي والإيجابي الذي وجدنا فيه يحمل الروح الوطنية الحقيقية وروح الثأر لمكافحة الفساد وكبح جماح هذا الخطر الكبير.

أود ان أشير إلى محضرين رئيسيين فيما يخص موضوع التسليح وتأخره وخاصة في محافظة الأنبار، وقلقنا من هذا الموضوع، هناك تأخر كبير وعدم وصول السلاح إلى العشائر وإلى الجيش المتدرب حاليًا في قاعدة الحبانية وقاعدة الأسد وناحية العامرية، وبالتالي يجب الأخذ بنظر الاعتبار من جنابكم الكريم كوننا في معركة مصيرية مع الإرهاب.

المحور الآخر هو دعم النازحين، لا يخفى على جنابكم ضعف وزارة الهجرة والمهجرين وعدم قدرتها لإدارة هذا الملف الكبير وخاصة ونحن على استقبال موسم الشتاء وموسم الأمطار، يرجى الأخذ بنظر الاعتبار بإستنفار جميع مؤسسات الدولة.

- النائب عزيز كاظم علوان العكيلي:-

نحيي سيادة رئيس الوزراء ونشد على يديه وندعمه في الخطوات الصحيحة التي بدأ بها بمدة لا تتجاوز (٣) أشهر فمحاربة الفساد والمفسدين والبدء بإصلاح الإدارة والأمن والاقتصاد والعلاقات الإقليمية والدولية وتتسيقه المباشر مع السادة أعضاء مجلس النواب ما هو إلا النوايا الصادقة التي يحملها، الله الله في دعم الحشد الشعبي المجاهد وأجهزتنا الأمنية، نوصيكم بالعدل فانه أساس الملك ونوصيكم باتخاذ إجراء آراء المرجعية منهاجًا لأنها تريد الخير لكم وللشعب العراقي بكل مكوناته.

- النائب نواف سعود زيد الشمرى: -

عندما نزح أهالي محافظة نينوى استقبلهم جميع العراقيين وقدموا لهم المساعدات وهذه ليست غريبة على العراقيين، لكن هناك نازحين داخل محافظة نينوى يعانون ظروف قاسية جدًا، نازحي ناحية ربيعة وزمار، يعيشون الآن بالعراء بدون أي خيمة أو سقيفة أو كرفان، علمًا ان ناحيتي ربيعة وزمار تحررت منذ أكثر من شهرين، ولم يسمح لهم بالعودة إلى الناحية، أما الفلاحين والمزارعين، لم تصرف مستحقاتهم علمًا أنهم لا يوجد في جيبهم ألف دينار حاليًا.

- النائب عبد الرحمن حسن خالد اللويزي: -

الكهرباء مقطوعة منذ شهرين في محافظة نينوى والخلل يوجد في منطقة يسيطر عليها الأخوان البيش مركة، وهم منعوا كوادر الصيانة مرتين بعد ان وعدوا السيد وزير الكهرباء بالسماح لهم وهذه القضية تأكدت منها من السيد وزير الكهرباء فيرجى إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالكم في مناقشة السيد رئيس وزراء الإقليم للسماح بكوادر الصيانة لإصلاح الكهرباء لأنها ستحل مشكلة إنسانية كبيرة.

اللقاء الذي حدث بأعضاء مجلس محافظة نينوى غاب عنه ممثل مكون كبير، العرب اليوم غابوا عن هذا اللقاء بسبب تعرفونه انتم، فيرجى تحديد موعد للقاء كتلة النهضة مع النواب الذين أيضًا تغيبوا لذات السبب، حتى تتضح وجهة النظر كاملة.

تطهير مناطق محافظة نينوى في زمار، صاحبه تهجير للقرى العربية وهدم لتلك القرى وهذا الهدم كان ممنهج في الشفلات وتفجير لتلك البيوت، نتمنى ان تلتقتوا إلى هذه المسألة.

- النائب حنين محمد احمد قدو: -

تحية تقدير للجهود المبذولة من قبل السيد رئيس الوزراء.

فيما يتعلق في موضوع الإصلاح الاقتصادي وكذلك تطهير الأجهزة الأمنية، ووضع خطة لتحرير نينوى والمناطق العراقية الأخرى المحتلة، أتمنى من السيد رئيس الوزراء، ان يهتم من موضوع إعادة إعمار المناطق المحتلة من قبل جماعات إرهابية بعد ان يتم تحريرها، وتعويض المتضررين من عمليات النزوح والتهجير، الكثير من العوائل فقدت كل إمكانياتهم ومقومات الحياة، وبالتالي هناك حاجة لتعويضهم بشكل عادل.

والنقطة الأخرى التي أعتبرها مهمة، وموضوع الانفتاح على الدول الأوربية لموضوع مساعدة العراق في إعادة إعمار المناطق المتضررة التي وقعت تحت أيدي الجماعات الإرهابية.

- النائب اقبال على موات الغرباوى: -

يمر العراق الآن بوضع إقتصادي نعتبره حرج، وإنكماش إقتصادي، ما سياسة الحكومة بالنسبة للمحافظات المغلقة الفقيرة التي لا تمتلك منابع نفطية أو سياحة دينية أو منافذ حدودية؟

أنا أقترح ثلاث نقاط:

١- ان تكون هناك تتمية مكانية في العراق، لكي تكون متوازنة، ان المحافظات القريبة للمحافظات المنتجة للنفط تكون الصناعات النفطية في هذه المحافظات ومن عندها الديوانية و السماوة، أي بالقرب من العمارة والناصرية، وقد تكون تتمية مكانية.

- النائب على طالب عبد الحسين الصافي: -

سعداء جدًا بما قدمه السيد رئيس الوزراء في معرض حديثه وخطابه الوطني.

الموازنة أمر مهم جدًا وهو حديث كل العراقيين، فما هو تصور السيد رئيس الوزراء عن السقف الزمني والمدة التي ستصل بها الموازنة إلى البرلمان لتتم قراءتها؟ نؤكد على دفع رواتب أبطال الحشد الشعبي.

- النائبة فاطمة سلمان زباري الزركاني:-

الشكر الموصول لرئيس الوزراء، وهو بالطبع عقلية معروفة بالحضارية.

لدي سؤال واحد فقط.

هل يوجد ضمن برنامجه الإصلاحي الاقتصادي تبني لإستراتيجيات نفطية جديدة كتطوير الصناعات التكريرية والتحويلية؟ الصناعات النفطية التحويلية كالبتروكيمياويات والأسمدة، والغاز هي المادة الأولية لمثل هذه الصناعات، وهل هناك خطة لدمج معامل الأسمدة والبتر وكيماويات؟ وان المنتجات النفطية والتحويلية ستدر إيرادات عالية فيما لو فُعلت، توازي إيرادات تصدير النفط.

- النائبة امل عطية عبدالرحيم حسن: -

نشكر رئيس الوزراء على حضوره وعلى هذه الصراحة التي يقابل بها مجلس النواب والشعب العراقي، وندعوه إلى أكثر لإعلان الأرقام التي يمكن ان يطلع عليها الشعب، الشعب العراقي اليوم يضحي بنفسه، فليس من المعقول ان لا يكون داعم قوي لهذه الحكومة وتقويمها، حتى لو كان هناك نقص أو خلل في الموازنة.

١- أقول ما هي إجراءات الحكومة السريعة والفورية لعلاج الخلل الموجود في الموازنة؟

هل بالإمكان تأخير دفوعات جولات التراخيص مقابل إعطاءها مزايا للمستقبل وهذا يسبب لنا توفير السيولة في البلد؟

٢- لماذا لم نلاحظ هناك بيان استتكار من قبل الحكومة تجاه درج منظمة بدر وغيرها من الحركات الجهادية؟

- السيد حيدر جواد كاظم العبادي (رئيس مجلس الوزراء):-

أنا أشكر السادة والسيدات النواب على الملاحظات التي أدوها سواء كان الذين انتقدوا ام الذين طرحوا نقاط أخرى، أنا بصراحة الانتقاد يجب ان يستمر لكي يعزز من عمل الحكومة، لأننا إذا لم نُنتقد سوف لن نعثر على الأخطاء، ولكن بالاتفاق يكون ان شاء الله النقد موضوعي، ومع ذلك حتى وان كان غير موضوعي نتحمله.

اسمحوا لي أنا سوف لن أذكر السادة النواب لأن بعض الملاحظات مشتركة، سوف أذكر ملاحظات بشكل أساسي، الذي يتعلق باحتياط البنك المركزي، تعرفون ان هذه كانت مشكلة في السابق، وتوجه الحكومة الحالية ان لا نمد يدنا على احتياط البنك المركزي، على الأقل هذا ليس رأيي، لأن الحكومات تلجأ عند الحاجة وعندما تبدأ تأخذ سوف تستنفذ كل الاحتياطي، والحكومة تريد ان تحل مشاكلها وان يكون العجز يغطي في النهاية، أخشى ان يحدث إنفاق هائل ويصبح تخفيض لإحتياط البنك المركزي بدون مبرر، ولكن هناك طرق أخرى للاستفادة من إحتياط البنك المركزي وهذه الآن نحاول ان نفعلها، هي جزء من الإصلاح الاقتصادي و كذلك جزء من إصلاح المصارف، الآن لدينا تباطؤ بالوضع الاقتصادي كما تلاحظون، وهذا التباطؤ

أحد مشاكله لا يوجد نقد متوفر، إحدى الأشياء التي نبحث بها الآن هو جزء من إحتياط البنك المركزي، كبنك مركزي يضع ودائع في المصارف، المصرف الزراعي والمصرف العقاري والصناعي، وهذه المصارف تستطيع ان تعطي قروض والحكومة تتحمل فوائد هذه القروض من أجل تحفيز الاقتصاد، الفائدة ستحفز الاقتصاد وتحرك السوق وتتشئ مشاريع جديدة وتخلق فرص عمل، هذا مشروع مهم نقوم ببحثه، المشروع الثاني الذي يوجد لدينا مسودة وأفكار لمصرف الإستثمار، مصرف الإستثمار هو مصرف الحكومة تساهم به والقطاعات الأخرى تساهم به حتى القطاع الخاص، لكن بالتأكيد جزء منه مملوك من الحكومة لكن ليس دائرة حكومية، تصبح إدارة قطاع خاص، لأن القطاع المصرفي في العراق مهم جدًا من أجل الإستثمار، إذا لم نفعل القطاع المصرفي في العراق لن يكون هناك إستثمار، وكثير من مشاكلنا هو عدم تفعيل الأخوة في الاقتصاد والمصارف وهم يعلمون ان بدون قطاع مصرفي فاعل في العراق ليس فيه روتين ولا بيروقراطية لا يمكن ان تبقى بإستمرار، نحن نريد ان نسقيد من الأزمة لكي نفعل الإستثمار، وهذا ما نقوم به، نريد ان نرفع الروتين والبيروقراطية والعرقلة ونضخ مال الى المصارف الاستثمارية لكي نفعل الاقتصاد، هذا يحتاج إلى شهر أو شهرين أو ثلاثة لكي تبرز بعض نتائجه، هذا مهم حتى نُفعل اقتصادنا، ونحن ان شاء الله سائرين بهذا الإطار.

النظام الضريبي يحتاج إلى نظرة جوهرية، لأن النظام الضريبي اليوم لا يساهم في واردات الدولة، بعض الأخوة يقول أزيدوا الضرائب، بالطبع زيادة الضرائب بدون حذر في إدارة النظام الضريبي سوف يذهب إلى الفساد، لهذا يوجد معادلة حذرة جدًا، يجب ان نطهر ونقضي على الفساد في هذه الأنظمة، ثم وربما نزيد من الضرائب بزيادة واردات الدولة، نحن لا نريد ان نزيد الضرائب بدون مبرر، نريد ان نزيد واردات الدولة، وبالتالي يجب ان تتوجه هذه الضرائب باتجاه آخر، وجهت نظري إذا يوجد فساد ربما من الأفضل نرفع الضريبة من ان تذهب إلى جيوب الفاسدين، لكننا سنلجأ إلى محاربة الفساد في نفس الوقت، وإن شاء الله نُعمر هذا الجانب.

القطاع الزراعي والصناعي، قد تحدثنا بأن هناك خطة لإسناد القطاع الزراعي بشكل كبير وإن شاء الله ننجح. التجاوزات التي تجري في المناطق المحررة أنا تكلمت عنها، هي غير مقبولة ومدانة ونحن بالضد منها ونحاربها بكل قوة، كل قيادات الحشد الشعبي لا أستثني أحد يؤكدون على خطواتها وإنها تسيء لهم، وتسيء إلى القوات الأمنية وتسيء لنا جميعًا، أنا لم أرى قيادات من الحشد الشعبي يقولون ان هذه مقبولة أو موبوءة، بل هم يريدون المساعدة في القضاء عليها، لهذا نحن الآن نحاول ان نعمل ضبط وعقوبات قاسية للذين يعتدون على أملاك الناس والذين يعتدون على المواطنين، أتمنى من الجميع هنا يتعاون للقضاء على هذا ومن الممكن القضاء عليها.

فيما يتعلق بسعر البرميل، أنا أفضل فعلاً حساب سعر البرميل (٥٠) دولار، لكن المشكلة إذا عمل بهذا مع الإنتاج النفطي، حتى رواتب سوف لا تغطي، يوجد لدينا معادلة يجب ان نضعها، الأخوة في المالية يعلمون هذا الكلام بالضبط، هذا يعني فيه إيرادات و في الأخير مقابلها، بالطبع نمشي على شيء واقعي في النهاية.

بالنسبة للمسؤولين، أنا تكلمت على الفضائيين، في الوقت الحاضر همي هو ان أوقف الهدر، يوجد مرحلتين لإيقاف الهدر الآن، لأننا نحتاج إلى مال ولا يوجد نقود، المرحلة الثانية هي محاسبة مسببي هذا الهدر، هذا بالطبع أجعله عند الأجهزة ويجب ان تكون متابعة، نعم أنا مع محاسبة كل من هدر المال العام، سواء بالفضائيين أو في مجمل أنواع الفساد وهذه مهمة أساسية، سوف لن نتركهم، وأقول بصراحة سوف لن أترك أحد، أي واحد مسؤول عن الهدر سوف يحاسب، لكن أولويتي الآن ان أوقف هدر المال، لأن كل يوم يمر نخسر أموال، فأريد ان أوقفه على الأقل الآن وبعد ذلك أحاسب الآخرين.

بالنسبة إلى الأنبار الأموال التي خصصت أنا أستغرب بأن يقولوا لم نحصل عليها من وزارة المالية، أنا وقعت ومضى عليها فترة طويلة على تخصيص الأموال، والتي يحتاجها المحافظات لديها خدمات في الأنبار ومدن فيها، أنا وقعت من ضمن صلاحيتي، وأنا صلاحيتي في الجانب الأمني والعسكري، هذا يعني فقط الوزراء أعطاني صلاحية بالمبالغ المعينة في الجانب الأمني والعسكري أما في الجانب المدني ليس من صلاحيتي كمجلس وزراء، مع ذلك اعتبرت قضية الأنبار من الجانب الأمني والعسكري، حتى الخدمات الأساسية في الأنبار حسبتها ومع ذلك وعلى مسؤوليتي وقعت على هذه الأموال وأعطيتها إلى المالية، وان شاء الله أتابعها.

إذا تقول بأنها لم تستلم، أنا تكلمت مع الموازنة وقالت ستصرف.

تسليح الشرطة، أنا أستغرب السلاح وصل إلى الحبانية ومضى عليه (ثلاث) أيام، والشرطة ينبغي ان تذهب، هذا سنتابعه ولو أنها ليست من ضمن مسؤوليات القائد العام، إنما مسؤولية وزارة الداخلية والشرطة هي التي تتابعه، لكنني حرصت ان السلاح يصل إلى شرطة الأنبار.

لدي إجابات عامة حتى لا ندخل بالتفاصيل، تداعيات هبوط النفط وتقليل حجم العجز، الاتفاق مع الإقليم وكلفة الحرب على ألإرهاب هذه كلها صحيحة، كلفة الحرب أنا أتصور ليس من العدالة بأن يتحملها العراق وحده، نحن تعرضنا إلى هجوم خارجي بصراحة، قوات دخلت من عبر الحدود من جانب سوريا ودمرت البلد وهذه لم تأتي هكذا أتت من جهات وتعرفون ان الوضع الإقليمي مستقطب ووضع دولي، وتم دعم جهات معينة وخلقوا هذه الظاهرة الجديدة ونحن دفعنا ثمنها، جزء مهم من ذهابي الي بروكسل حول هذا. ستون دولة مجتمعة لكي نقول لهم تعالوا مساندين إلى العراق لمحاربة الإرهاب هذا هو وضعنا الاقتصادي والمالي مهم لان محاربة الإرهاب لا تتم من دون الأموال ونريد مساعدتهم على الأقل لننشأ صندوق لإعادة الإعمار في المناطق التي دمرها الإرهاب على الأقل هذا الجزء من سبب ذهابي إلى بروكسل بصراحة سوف أعطيهم يوم واحد فقط. مشروع قانون تجريم الطائفية أنا معه إذا عمل مجلس النواب على المضى فيه أنا أصوت عليه لان الطائفية قد تكون كلمة لكنها صدقوني أنها أخطر من الأحادية وأخطر من الرشاش وأخطر من أي سلاح كلمة خطرة أدت إلى ذبح نفس إلى قتل الناس إلى تهجير عوائل والاعتداء على الأعراض أتصور من أطلق هذه الكلمة يجب أن يحاسب هذا إذا أصبح تجريم والتحريض على الطائفية أنا معه. بالطبع نفط كركوك، كركوك منذ فترة طويلة لم تصدر حتى قبل دخول داعش الموصل نفط كركوك لأنه كان خط الأنبوب بين كركوك والذي يمر بنينوي إلى تركيا وكان يضرب بإستمرار وكنا نتابع الموازنة في الستة الأشهر الأولى وكانت كمية النفط التي صدرت في الستة الأشهر الأولى وقبل دخول داعش قليلة جداً لأنه كان يضرب دائما هذا النفط وجميعكم تسمعون من الأخبار ضرب النفط وخط أنبوب النفط أما بعد هذا التاريخ أغلق الطريق كل أنابيبنا النفطية تمر من خلال نينوى وهذه تحت سيطرة داعش وأيضا يصدر من كركوك إلى بيجي أيضا يصدر عن طريق نينوي أيضا توقف هذا وبالتالي بالنسبة لنا كحكومة إتحادية تصدير من كركوك غير ممكن إلا عبر خط أنابيب نفط من خلال كردستان لكي يكون واضحا إلى الجميع ولهذا يقول البعض لماذا لا تصدرون إلا نعم يجب أن نتفق مع إقليم كردستان على أنبوب النفط الذي يمر من خلال إقليم كردستان إلى تركيا لتصدير النفط لهذا قلت هي مصلحة مشتركة، مصلحة مشتركة إلى الجميع ولكل العراقيين نحن إذا أطلقنا نفط كركوك لا يصدر وجميعنا نخسر لأنها اولاً خسارة يومية وثانياً قد نخسر هذا النفط الذي في الأرض لأنه يعود مرة ثانية وسيتم كلفة إستخراجه جدا صعبة لهذا يجب أن نتوصل إلى اتفاق ولهذا نحن نصر ونلح على التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل.

بالطبع في الموازنة المبدئية تصدير نفط كركوك (٣٠٠) ألف برميل يوميا نعدلها أو لا نعدلها غير متأكد لكن يبدو آراء وزارة النفط هي بهذه الحدود قدرة كركوك في المرحلة القادمة على التصدير (٣٠٠) ألف برميل يوميا بالطبع (BP) موجود في كركوك وموجودة على اكبر بئر نفطى في كركوك وتمارس عملها حتى الآن وحتى الآن موجودة وهي متعاونة ومستعدة للتعاون لإعادة التصدير نفط كركوك. المصالحة الوطنية أنا نعم أتفق مهمة وأساسية ولهذا فعلناها وأنا أدعو كل المكونات أن التعاون في هذه المصالحات ونحن لم نلجأ مصالحة وطنية إلى مصالحة مؤتمرات لهذا لم نأخذ ولا مؤتمر حتى الآن ونحن رأيتم المؤتمر نتيجة يعنى بعد إتفاقات ربما مؤتمر لكي تعطى دعمأ ولكن مؤتمر وتصرف أموال وتعطى أموال وتوزع أموال هذا لم نلجأ له بصراحة وهذا لا أعتبرها مصالحة هذا كسب إعلامي، جزء من الإعلام مهم اعترف لكن المصالحة نحن ملتجئين إلى مصالحة حقيقية على الأرض وقد قال الإخوة هو التعايش المدنى أنا أتفق مع هذا المعنى، توجد مشكلة والبعض منهم يثيرونها في مجتمعنا السادة النواب سيدي الرئيس أرتكبت داعش جرائم فضيعة وهذه الجرائم تريد أن توقع مشاكل ومآسى بنسيج من المجتمع العراقي يجب أن نمنعهم الرد عليهم أن نتعايش والرد عليهم أن نعمل على مصالحة بين المكونات العراقية هو هذا الرد وليس الرد أن نزيد منسوب الصراع الآلام والمآسى التي حدثت هائلة وفضائع وبعضها لا نرد أن نضيفها بصراحة لأن داعش الجرائم التي أرتكبتها هائلة ماذا نضيف بعدها جرائم يندى لها الجبين والنائبة فيان تكلمت بصراحة المختطفات أنا بعض الأحيان أتألم عندما أتكلم حول الموضوع بصراحة يدمى القلب وأنا أؤكد لجميع السادة النواب أن هذه القضية نتابعها بالتفضيل وأي خبر عن وجود مختطفات من الايزيديات ومن غيرهن في أي مكان نحقق فيه مباشرة يتصلون بي هل ممكن فعلاً أن يوجد وجود؟ هل نقوم بعملية عسكرية لتحريرهن كل هذه المعلومات نقوم بمتابعتها بدقة وأظن أن ست فيان لديها المعلومات في هذا الجانب والمتابعة إن شاء الله تكون تفصيلية وإن شاء الله يأتي اليوم الذي نتخلص من هذا الشر الجاثم على صدر العراق.

بالنسبة إلى رواتب الحشد الشعبي بالطبع كانت هناك مشكلة اكتشفناها في الشهر الماضي، يوجد قسمين من الحشد الشعبي يوجد قسم ضمن هيأة الحشد الشعبي يستلمون رواتب ويوجد قسم آخر جاءوا تحت الجيش أهملوا كل هذه الأشهر القسم منهم منذ شهر حزيران الماضي إلى الشهر العاشر أهملوا كأنهم أصبح البعض تحت مسؤولية الجيش وهيأة الحشد الشعبي تقول أنا غير مسؤولة عنهم والجيش على أساس هو المسؤول لكن لن تخصص أموال إلى الجيش لذلك بقوا دون رواتب هذه الآن انهينا المشكلة في الشهر الماضي لأنكم تعلمون أن الجيش لا يستطيع أن يصرف أي راتب أو أي شيء دون أسماء ودون بودرة يسمونها ولم تكن لديهم آلية فكيف ندخل هؤلاء في الجيش وأعمارهم كيف؟ ووضعهم كيف؟ لذلك إستخرجنا طريقنا جديدة هي التعاقد لمدة ثلاثة أشهر لان بعضهم لا يريد أن يصبح جندياً بعض الحشد الشعبي جاء ليقاتل ولكن لا يريد ان يكون جندياً يقول أنا جئت لأضحي وأريد أن أدافع عن الوطن وأقاتل ومن ثم أعود إلى عملي ففي هذه الحالة عملنا عقود لمدة ثلاثة أشهر وأدخلنا بحدود (٢١) ألف من هؤلاء الآن وان شاء الله الآن سنصرف الرواتب الآن أطلقت الأموال المصروفة اليوم الأحد يفترض اليوم قد أطلقت الرواتب ويفترض تباعاً يستلمون هذه الرواتب ونتهي من هذه المشكلة.

بالنسبة إلى موقف الإمارات، بالطبع فور إنتشار الخبر في نفس اليوم أو ثاني يوم أول موقف كان إلى الحكومة العراقية بصراحة حتى قبل أن يخرج الموقف الفصائل هذه اسمعوها مني أول موقف نوقش الأمر في مجلس الوزراء وطرح هذا الأمر بالتفصيل كُلف السيد وزير الخارجية في الحال وخرج وأجرى إتصال وأخبرني بنتيجة هذا الاتصال وأنا قمت بإصدار بيان من مكتبي حول هذا الموضوع وذكرت عنه، الأمر الآخر نوقش مع الإخوة في الإمارات ونوقش بالتفصيل مع السيد وزير الخارجية الإماراتي الذي زار العراق أنا بصراحة أرحب بتحسن العلاقات بين

الإمارات وبين العراق ونريد أن نبنى عليه الشيء الكثير وجهت لي دعوة لزيارة الإمارات وان شاء الله سأزور الإمارات في الشهر القادم هذا الموضوع طرح وهناك وضعت طرق للحل وان شاء الله نتابع هذا الحل الإخوة في التحالف الوطني في صورة هذا الحل في الكامل، أنا أبادر وأدعو إلى عدم التصعيد أنا بالطبع من جهتى أعلنت موقف ويمكن أن موقفي كان سباق قبل الفصائل وأنشدت عندما إجتمعت بالتحالف قبل فترة ورأيت بيان الفصائل وقلت لهم بان بيانهم خجول ونحن بياننا أوضح وعلى كل حال لكي يكون الأمر واضح لكن أنا أقول يجب أن تكون الأمور واضحة ولكن نحن لا نريد أن نوتر العلاقات بل نريد أن نصلح يوجد خلل أصبح ونحن نريد إصلاحه ورأيت نية صادقة للإصلاح أنا أقول بصراحة الآتي يوجد هناك ركام من المشاكل وصدقوني يوجد قوى لا تريد إلى للعراق أن ينهض ومهما نتحرك يوجد البعض يريدون التخريب وهذا لو تتابعونها هو جزء من عملية التخريب جماعة تعرف ان علاقاتنا مع دول الخليج تتحسن دسوا قضية ما من هذا القبيل نحن الآن لا نريد أن نسمع ولا أريد أن اتهم احد لكي يخربوا هذه العلاقات يجب أن نفهم هذا يحصل هذا في هذا الإطار ولا نوتر علاقاتنا مع الآخرين ونحاول أن نعالجها بالتفاهم والتعاون انأ متفائل هذا ممكن أن نعالجها بهذا الإطار. رواتب العاملين في الشركات العامة، هذه مشكلة نقدية في المصارف تعرفون هؤلاء لا يأخذون رواتبهم من الحكومة الاتحادية بإعتبار هذه الشركات تمويل ذاتي والأمر السابق أنها يأخذونها من المصارف على شكل سلف والسلف تصرف من المصارف لكن بسبب الأزمة النقدية المصارف ليس لديها سيولة فلم تدفع هذه الرواتب ونحن نبحث لطريقة تمويلهم في هذا الإطار ويجب أن يستلموا رواتبهم هذا جزء من الحق لكن كما ذكرت الآليات السابقة لم تعمل على أن المصارف ليست لديها سيولة نقدية بسبب العجز النقدي الذي ذكرته ليس جميعه بل البعض منهم. قدمنا مشروع كامل في مجلس الوزراء لإعادة تأهيل جميع الشركات العامة ونحن نستغل هذه الأزمة الآن حتى نصلح وضع كل هذه الشركات لدينا (٦٠٠) ألف عامل منتسب بهذه الشركات يستلمون رواتبهم وقد قمنا بضخ أموال هائلة في هذه الشركات على مدى السنوات الماضية لكي نطورها وبعضها تطورت وبعضها الآخر لم تتطور يجب أن يتخذ بها إجراءات واضحة إقتصادية بها جدوى إقتصادية ونحن نسعى بكل جرئه أن نعمل على انجازها ربما خلال الفترة القصيرة القادمة لدينا رؤية عليها وقدمت بعض الرؤية وان شاء الله نطورها. ملف المعتقلين وملف الموقوفين قضية أنا لا أريد أستعيض بقانون العفو وقانون العفو عند مجلس النواب وان شاء الله نناقشه ولكن أقول أكثر التجاوزات هي إجرائية طريقة الإعتقال، مدة الإعتقال، مدة التوقيف، متابعه المحاكم، هذا بالطبع يحتاج إلى حل مشترك بين الدولة بين الأجهزة الأمنية ووزارة العدل والأجهزة القضائية ويوجد لوم الأجهزة القضائية تلوم أجهزة وزارة العدل والداخلية والعدل أيضا تلوم بعض الأجهزة القضائية بسبب تأخير القضايا والقضائي يقول ليس لدينا عدد قضاة كافي أن ينظر في هذه القضايا وأنا أقول بصراحة الإخوة الذين لديهم علاقة مع الملف القضائي يشاهدون كم عدد القضايا المثارة أمام القضاء أنا لا أعرف يوجد شيء غريب تحول في مجتمعنا أصبح اللجوء إلى القضاء ليس من أجل حل الخصومات لكن من اجل أذية الآخر وهذا شيء غريب بصراحة الآن أنا أستغرب كثرة القضايا المثارة في العائلة الواحدة بين أولاد العم بين الإخوة والقضاء عليه قضايا عائلة وبعض هذه القضايا مثارة بالقضاء هو ليس من اجل تحصيل الحق بل من اجل إيقاف الآخر لكي يتم أذيته وهذا الذي ذكر في المسائل الكيدية وهو المخبر السري وكان سابقاً المخبر السري لا يعمل لدى الحكومة والمخبر السري هو مواطن عادي والمواطن العادي يذهب تحت إطار بأنه مهدد يخبر أمراً ويشترط عدم ذكر أسمه إلى المقابل لكنه معروف أسمه أمام القضاء ويقوم بعضهم بعمل صادق وبعضهم الآخر يقوم بعمل كيدي ولهذه أنا أرحب أيضا بتحويل هؤلاء إلى القضاء لان هؤلاء يسيؤون إلى منهج العدالة ويسؤون إلى المواطنين وبالطبع هذا ليس له علاقة بالسرية لان السرية هي حماية المواطن نحن إذا أردنا نمنع المواطن من الإدلال بشهادته إلا أن يعرض الكثير الناس

سيحجمون عن إعطاء الشهادات بالتالي يجب أن تحمى المواطنين أمام مافيات القتل أمام مافيات الفساد أمام الإرهاب وجزء كل الدول أن تعمل هذا كل الدول في العالم تحمي مواطنيها من هؤلاء نحن أيضا نحمي مواطنينا ونفي نفس الوقت يكون نعاقب الذين يقومون بأعمال كيدية، وقف النفقات أتصور أمراً ضروري ونحن الآن نعمل على هذا نضغط النفقات بالطبع ضغط النفقات في النهاية نحن عندما نأتي بفقرة فقرة نريد أن نخفضها لم نستطع نحن جزء مجلس الوزراء تأخر لان حاولنا أن نضغط لانه ليس من المعقول عجز (٤٧) تريلون يعني في حدود (٣٥-٣٧%) من الموازنة هي عجز هذا غير معقول هذه ليست موازنة، وأنا كرئيس الوزراء قلت إلى مجلس الوزراء أنا كهذه الموازنة لا أدير مجلس الوزراء بصراحة لا أوقع عليها لان هذه ليست موازنة ماذا يقول العالم علينا موازنة فيها (٤٧) تريليون فيها عجز من أين نأتي بها؟ يعني لا يمكن تلبية العجز فالأمر الأساسي أن نخفض النفقات جلسنا كل نفقه نراها واجبه ولا نقول نخفضها لجئنا إلى طريقة ثانية الآن صفرية نقول فقط نبدأ في الأمور الأساسية وهذه الأمور الأساسية نقف بهذا المقدار ونقف إذا ليس لدينا المال ماذا نفعل؟ ولهذا أدعو بعض انه بعض النفقات صحيح أنها وضرورية لكن ليس لدينا مصاريف الآن نقدية فنؤجلها ندفعها لاحقا فيما بعد أنا احتاج بصراحة إلى تعاون مجلس النواب معنا في هذا الإطار ضروري ويجوز في الموازنة لا تشرع أي مشاريع قانون في هذه الدورة الآن أو هذه السنة فيها أي تبعات مالية يعني هذا يحتاج إلى تعاون منا وليس لدينا. ملف النازحين نعم أنا لم افتحه اليوم لأني ذكرته في المرة الماضية لازالت هناك بعض الأموال إلى النازحين وأنا اتفق ان النازحين يحتاجون إلى إهتمام وخاصة مع فصل الشتاء نحن ناقشنا المشتقات النفطية إلى النازحين في مجلس الوزراء وناقشنا أيضا ملف النازحين يحتاج أيضا إلى لجنة قيادية لدينا مركز تتسيقي لهذه الأمور وسوف نفعله وما تبقى من الأموال سوف نحيلها إلى هذا المركز حتى نفعلها لحاجة النازحين، عودة العوائل أنا أعتبره جوهري وأساسى عودة العوائل النازحة إلى أماكنها بل هذا يعزز السلم الأهلى لكن أقول بصراحة هذه بها جنبتين (الجنبة الأولى) هذا يحتاج إلى قانون الجنبة الأولى إعمار المناطق لمساعدة العوائل، (الجنبة الثانية) أمنية نحن لا نريد أن يعود الأمر على ما كان عليه تعرفون أن داعش ليس جيش منظم داعش مجموعه عناصر ففي النهاية كيف تميز هذا داعش وهذا غير داعش؟ نحن هذه المسألة حتى لا نعود إلى نقطة الصفر نحتاج إلى تعاون الجميع صراحة على المستوى الأمنى والأجهزة الأمنية حتى نمنع عودة هذه الأمر إلى المجمعات السكانية التي تعود مرة أخرى هذا يحتاج إلى تعاون وليس إنتقام يوجد فرق بين الانتقام وفرق بين الاحتياطات الأمنية حتى لا تعود إلى الحالة السابقة وهذا ضروري حتى نمنع مثل هذه العناصر إلى العودة. توقيتات المنهاج الحكومي إن شاء الله أرسلنا لكم بعض الأشياء والبعض الآخر سوف نرسلها وحتى الآن قبلنا التعاون مع مجلس النواب لأن مجلس النواب يوجد الكثير من مسؤوليتاه في هذا المنهاج الحكومي لنتعاون سويا في هذا الإطار واحده منها الهيآت المستقلة بحثناها بالتفصيل وتعرفون أن الهيئات المستقلة كانت حالة صراع بين مجلس النواب وبين الحكومة في المرحلة الماضية أعدنا النظر جوهري من الناحية الأساسية وتوصلنا وسوف تأتيكم الوثيقة نحتاج أيضا إلى مجلس النواب أن يعطى رأيه في هذه الوثيقة وأيضا رئاسة الجمهورية أن تعطي رأيها في هذه الوثيقة التي هي الأصل أن أصل الهيآت هي مستقلة ماليا وإداريا المرجعية لا تعني أن تبعيتها الكاملة إلى المرجعية وهذه تنطبق على مجلس النواب وتنطبق على الحكومة وبعض الهيآت مرتبطة بالحكومة مثل الشهداء والسجناء والأوقاف لأنها تنفيذية وبعضها مرتبطة بمجلس النواب لكن هذا لا يعنى نحن عشنا في المراحل الماضية ورأيتم بعض الأحيان أعضاء لجنة أو رئيس لجنة يتدخل في عمل هيأة في البرلمان هذا غير مقبول أو وزير أو رئيس وزراء يتدخل في عمل هيأة كعمل هيأة لا أتحدث من الناحية الإدارية أيضا هذا غير مقبول لهذا يجب أن نصل إلى إتفاق بأن هذه الهيئات تبقى مستقلة واستقلاليتها محترمة لكن مرجعيتها لا تعنى التنخل في إستقلال قراراتها هذا بالطبع معادلة أعتقد أننا نبني العراق على أسس قيمة وتكون مبينة على هذه الأسس. إحالة موظفي الأسواق المركزية إلى التعاقد هذا ليس لدي علم به وسوف أتابعه إن شاء الله، بالنسبة إلى تسليح العشائر نحن مع تسليح العشائر والمواطنين الذين يقاتلون داعش لكن ليس توزيع السلاح بلا حساب على هؤلاء يجب أن يقاتلوا تحت قيادة القوات العسكرية نرفض إعطاء أي سلاح هكذا هذه ليست دولة لذلك كلٍ من خلال الآن أنا بصراحة لم أعطي ولا قطعة سلاح لأحد حتى مسدس لم أعطي لأحد كل السلاح يذهب أما إلى العمليات والفرقة المعنية والفرقة المعنية بحساب تسلمها إلى العشائر محاسبين عليه موجود سجل لذلك لا نوزع السلاح إلا بهذه الطريقة وتكون هذه القوات معروفة مسجلة أسمائها يعني مسجلة لدينا أسماء من الذي يقاتل ونعتمد في الدرجة الأولى الآن في الانبار وفي غيرها على العشائر التي تقاتل داعش الآن هذا هو الأساس وأقولها بصراحة وبعد ذلك يأتي الآخرين ونناقشها في حينها.

تسليح البيشمركة، أظن أن هذا يحتاج إلى نقاش مطول أنا مع تسليح البيشمركة واعطائهم رواتب إليهم ولكن هذا يحتاج إلى إتفاق، إتفاق هي من حصة (١٧%) أو خارج الحصة ومن الجيش الوطني هل تابعه إلى الجيش الاتحادي أم غير تابعه إلى الجيش الاتحادي ومن شرطة محلية وهل الشرطة المحلية هل هي اتحادية؟ يعني يحتاج إلى نقاش ليس بهذا الشكل والإخوة في الإقليم يقولون ميزانيتهم ضمن العراق ليس هناك مشكلة الحكومة الاتحادية تقوم بكل شيء تقوم بصرف كل رواتب موظفي إقليم كردستان بإعتبار أصبح ضمن الحكومة الاتحادية لكن تعلمون أن للإقليم خصوصية ولديه حكومة ولديه رئيس وتعطى له موازنة له فيفترض أن يكون هو المسؤول عن أدائها لان الإقليم ترفض أن تتدخل الحكومة الاتحادية في شؤونها التفصيلية في هذا الإطار وبالتالي إذا البيشمركة تبعيتها ومرجعيتها لمن؟ إذا كانت إلى الإقليم فهي ضمن موازنة الإقليم يعنى من ضمن الإقليم كما هي شرطتنا الآن الشرطة التي لدينا في بقية المحافظات موازنتها من الـ(٨٣%) وليس من الاتحادية كل قوات الشرطة بإستثناء الشرطة الاتحادية هي إتحادية وأيضا حرس الحدود والإقليم يستلم رواتب (١٣) ألف من حرس الحدود في إقليم كردستان الآن من ضمن حرس الحدود بشكل عام فهذا الموضوع أنا معه حله لكن يجب أن يكون عادل وأسس سليمة غير ممكن أنا أعطى لجزء من العراق أموال لحرسه والباقي لا أعطيه يعني كمجلس نواب في تقروه في الموازنة أو أنا كرئيس حكومة أو كمجلس وزراء يجب أن نكون عادلين ومنصفين لكل أبناء الشعب العراقي، نفترض لم أستطع أن أعطيه وأنا لست ضد البيشمركة لا يعنى أنى ضد البيشمركة لكن يوجد حق وحقوق كما إذا لم أعطى إلى البصرة شيء إضافي أنا لست ضد البصرة أو إذا لا أعطيه الديوانية تطلب تخصيصات بإعتبار الديوانية منطقة فقيرة أنا لست ضد الديوانية وأنما نحن لدينا دستور ولدينا شراكة ولدينا أسس العدالة ومنهجية العدالة هذا يجب أن نحترمها ونتوافق عليها. التسليح من دول أخرى غير أمريكا بالطبع أكثر السلاح ليس من أمريكا لدينا فقط المتعلقات التي هي طائرة الفانتوم والهيل فاير والصواريخ التي تعرفونها وبعض الأسلحة الثقيلة لكن سلاحنا بشكل عام من دول أخرى غير أمريكا، نحن بالطبع مصلحتنا أن ننوع السلاح وهذا لا يعنى لدينا موقف معادي أو غير معادي ومن مصلحتنا أن ننوع السلاح ومن مصلحتنا أن نجد السلاح الأفضل لنا والأرخص ولهذا.

قانون الحشد الشعبي، لدينا قانون الحرس الوطني الذي هو من ضمنه الحشد الشعبي وضعنا مسودة وليست مسودة قانون السنفدنا من خبرة دولية ووضعنا مسودة أولية الآن الذي كلف مجلس السياسات الأمن الوطني من قبل مجلس الوزراء قبل فترة والآن نعرضه على مجلس الوزراء والأمن الوطني كذلك إن شاء الله بإتجاه أن نعرض مسودة قانون إلى الحرس الوطني لكي لا يكون لدى الإخوة فهم آخر هذه تجربة جديدة والتجربة الجديدة يجب أن نبينها على أسس سليمة أخطر شيء أن نبينها على أسس خاطئة وبعد ذلك لا نستطيع أن نصلحها ولهذا يوجد رأي حتى مع الفريق الدولي ان ناقلمه لحل أوضاعنا

لهذا لنمضي بتجربة الحشد الشعبي ومعه نطور القانون لكي ينسجم مع أوضاعنا ولا نقر قانون لا يمكن تطبيقه وفي النهاية يصبح القانون في مكان والواقع في مكان آخر، توجد قضيتان جوهرية والتي هي (التسليح والتجهيز، الرواتب) من أين هل من المحافظة أم من الاتحاد؟ والأمر الثاني (القيادة) وأين مرجعيتها هل إلى المحافظة أم إلى الاتحاد أو إلى القائد العام؟ يجب أن تحسم هذه بالطبع الرأي الأول الرأي الغالب أن يكون إلى الاتحاد يعني التجهيز وليس التسليح والرواتب من الحكومة الاتحادية بالنسبة إلى قيادته يوجد نص لطالما إتحادي فتكون قيادته إتحاديه لكن الحرس الوطني إلى المحافظة أو إلى الإقليم والجزء الأخر لديه مسؤوليات الأمنية في المحافظة إلى المحافظة أو إلى الإقليم والجزء الأخر لديه مسؤوليات إتحادية يقودها القائد العام إلى القوات المسلحة بإعتبار أن هذا أيضا جزء من المهام للحفاظ على الأمن الداخلي يعني أمريكا لديها حرس وطني لكل ولاية لديها حرس وطني وعندما حصلت حرب العراق بعض القوات كانت نقائل من حرس الإقليم لحرس الإقليم في ولايات معينه يأتون بهم ويأخذون القائد العام إلى صلاحية يستخدمها لشيء الذي يهم الأمن الوطني يسميه الأمن القومي الى الدولة فهذا يكون شيء مشترك لكن نكون جدا حذرين والتحاذير هي التالية لا نريد أن ننشأ قوة جديدة في وتوجد على أمور كثيرة بين المحافظات إذا أصبح لكل محافظة لها جيش قام بذاتها قد يتحول إلى صراع بين المحافظات يعني هذا ضغط وهذا التحذير ليس مني تحذير من خبراء دوليين في هذا الإطار من دول سبقتنا وقامت بالشيء الشبيه أنا أول بجب أن نبني شيء سليم ونحن نتجه بهذا الاتجاه إن شاء الله.

بالنسبة إلى التغييرات التي حصلت لكي الإخوة لا يكون في بالهم عملنا تغييرات ولم نرفعها إلى مجلس النواب وأقول لا أرفعها قد تغيير آخر أيضا لا أرفعه لان نحن يجب في مرحلة إعادة بناء قواتنا المسلحة فأكثر التغييرات بعضها قد نستقر عليها وبعضها قد نغيرها لذلك نحتاج إلى عدة أشهر إلى أن نستقر على الصيغة النهائية وأنا التزم بالدستور بان أرفع القيادات الأمنية كما نص عليها الدستور من خلال مجلس الوزراء إلى مجلس النواب لإقراره أنا ملتزم بهذا لكن بعد إستكمال بناء إعادة هيكلية قواتنا الأمنية إن شاء الله.

قانون البنى التحتية، ويوجد فضائبين في التقاعد بالطبع هذا ملف جديد أنا كنت أتصور أن هيأة النقاعد تتابع هذا الموضوع ملف جديد يجب أن أدخل به وإعادة قانون البنى التحتية كأصل نعم نحتاجه نؤسسه على شكل قانون أو على شكل أنظمة نرفعها لمجلس النواب نحن الآن نناقشه في مجلس الوزراء وبصراحة ليس لدي رغبة أن أعيد القانون من جديد كما كان قد القانون السابق لا يلبي طموحاتنا الآن قد يكون مبني لمرحلة أخرى الآن الوضع الدولي ليس فيه فائض مالي ونحن نحاول الاتصال بدول أخرى هل يوجد مكان إلى الاستثمار ومشاريع بالآجل من دول تدعم هذه المشاريع ونحن نناقش هذا الموضوع قد نأتي به كمشروع إلى مجلس النواب وحتى المحافظات يطالبوننا بنفس الشيء ويطالبوننا بأن يصبح عن طريق مسألة الدفع بالآجل لإعمار المحافظات هذا نناقشه ونحن مستعدون بصراحة لأي شيء ينفع البلد في هذا الإطار ويوافق عليه مجلس النواب. الاهتمام بالأهوار طبعا هذا متفق عليه والاهوار بالطبع جنة من جنان الأرض لكن للأسف الحكم السابق حولها إلى ساحة قتال ساحة إلى الدمار وان شاء الله يعود إلى ما كان عليه.

بالنسبة إلى ضنخ النفط لماذا انخفضت الأسعار؟ وذلك لعدة أسباب بعضها أسباب معقدة وبعضها بعض الدول مجمل موقف الدول الخليجية هم ليسوا مع تخفيض الإنتاج لديهم وجهة نظر، وجهة نظر لانه توجد بعض الدول ليست في أوبيك والتي هي روسيا وفنزويلا يوجد النفط الحجري حاليا انه ينتج في أمريكا وكلفة إنتاجها باهضة وانه ينافس السوق وهذه الدول تقول إذا نخفض الإنتاج دول أخرى ستأخذ مكاننا في الإنتاج لديهم وجهة نظر، ورؤيتهم الاقتصادية نحن ناقشناها بصراحة وقد

ناقشناها مع الإمارات في هذا الإطار أصبح النقاش مع السعودية وجهة نظرهم أنه مع الزمن يكون لصالحنا وجهة نظر اقتصادية هل هي من اجل إحراج بعض الدول؟ موجهة إلى بعض الدول؟ أنا لا أستطيع أن أعلق على هذا الجانب هذا جانب اقتصادي قد فيه بُعد سياسي.

بالنسبة إلى العوائل المحاصرة في جبل سنجار، أرسلنا طائرات صباحاً لإنزال المؤن وتعلمون أن إنزال المؤن ليست قضية سهلة يحتاج إلى أجهزة خاصة والطائرات ممكن ان نتزل وتحتاج إلى أجهزة خاصة لكي عندما تقوم بإنزالها هذه المنطقة في المكان الذي تريده هذه الأجهزة ليست موجودة لدينا يجب ان تعطى من الجانب الصديق وكلفتها باهضة جداً لهذا ليس بأيدينا أن نسرع التجهيز لاته يوجد حد نستطيع أن نسيطر عليه، إيجاد طريق ارضي هذا ما نسعى له بالتعاون مع الإخوة في الإقليم البيشمركة بفتح هذه الطرق في الربيعة وبقية المناطق وقلنا لهم بأننا نشتري المحاصيل وندفع لهم ثمنها لكن تعلمون أن داعش فرضت سيطرتها مرة أخرى على بعض السايلوات وأصبحت مشكلة في هذا الإطار ومع ذلك نحن نحاول نعالجه ولكن الشيء الذي لا نريده لان داعش بأن المحاصيل وتأخذ أموال مضاعفه هذا الذي لا نريده لان داعش سيطرت على بعض سايلوات المحاصيل بعضها تتسرب ويعيد بيعها مرة ثانية بأسعار إضافية هذا نكون حذرين منه لكننا حريصين على أن ندعمهم. المستلزمات الطبية تصل حريصين على أن ندعمهم. المستلزمات الطبية تصل إلى نينوى حتى ناقشناه في مجلس الوزراء لكن يوجد أيدي يجب أن نراقبها لا يجوز أن نكون بهذه الدرجة من السذاجة أن نوصلها كان هناك نقاش في قطعها لكن كان القرار بعدم قطعها لأ نه توجد حاجة ملحة إلى الناس في هذه المناطق ولكن بالتأكيد هذه المناطق ليست تحت سيطرتنا ولا نحن نستطيع ان نتحكم بها فجزء منها نستطيع وجزء لا نستطيع هذه قدرتنا بصراحة لا نستطيع أن نسيطر على مناطق ليست تحت أيدينا في الوقت الحاضر.

موضوع الموظفين الذين لا يستلمون رواتب، حسب السياق يفترض الموظف يستطيع أن يستلم راتب يستلم راتب لكن نحن غير مستعدين أن نرسل راتب في السابق كان يأتي شخص ويأخذ رواتب ويدخل الى نينوى هذا أوقفناه لان هذا واضح لمن تذهب الأموال الأمر لكن الجانب الثاني إذا يستطيع أن يخرج ويستلم راتبه نحن مستعدين بصراحة لا يوجد حل سهل إذا الإخوة يتصورون بأنه يوجد حلا سهلاً لا يوجد لأن هذا الحل السهل أن نخرج داعش ونحرر المناطق في ذلك الوقت يكون حال الناس أفضل. بخصوص الكهرباء ضرب خط بالطبع رأيي الشخصي ورأينا أن يعاد إتصال الكهرباء لانه فيه مصلحة لنا جميعاً لأن السد حتى يستمر لان هذا له علاقة بتوليد الكهرباء من السد (سد الموصل) ولكن ضرب بسبب عمليات عسكرية وفعلا إصلاحها غير ممكن في الوقت الحاضر أو لا يسمح له أنا أدعو إلى تمكين وزارة الكهرباء الأجهزة الأمنية من إصلاح هذا الخط لان إصلاحه على الأقل يخفف على الناس الآن بسبب ضرب هذا الخط تم إيقاف الكهرباء عن نينوى بشكل شبة مطلق. النفط صح ملكية كل الشعب العراقي وأنا مع تشكيل إعادة النظر في شركة النفط الوطنية وحتى شركة بشكل شبة مطلق. النفط صح ملكية كل الشعب العراقي وأنا مع تشكيل إعادة النظر في شركة النفط الوطنية وحتى شركة سومو إعادة تنظيمه من جديد هذا كلها إن شاء الله نظر بها من اجل إصلاح وضعنا بشكل عام.

أرحب في اللقاء بأي وقت إلى الإخوة في مجالس محافظات نينوى أنا رأيت طلبهم إن شاء الله يكون لقاء قريب ان شاء الله كما ذكرت أمام اللجنة الوزارية التي شكلت حوالي من إسبوع إلى عشرة أيام كما ذكروا لي نحاول أن نضغطها وان شاء الله نكملها ونرسلها إلى مجلس النواب والأمر في ذلك الوقت يطلب مجلس النواب بتقدير إلى عقد جلسة استثنائية أو لا يدعو الأمر إلى مجلس النواب هو الذي يقرر . نعم البتروكيمياويات والصناعة التحويلية مهمة جداً والإستراتيجية بصراحة أنا طرحتها مع الشركات النفطية وأمر مهم هناك رأيت حالة حماس عند بعض الشركات النفطية بإنشاء معامل كبرى

بتروكيمياويات بهذا الظرف الآن شركات نفطية مستعدة أن تستثمر أموال هائلة لإنشاء مثل هذه المعامل وأنا رحبت بهذا وتكامت مع السيد وزير النفط بان ضروري أن يفعل هذه الإجراءات بسرعة. فيما يتعلق بتأجيل دفوعات التراخيص أيضا طرحناه في مجلس الوزراء وهناك مفاوضات وسنرى ما هي إمكانياتها أما تكون عن طريق سندات خزينة تؤجل هذه الدفوعات إلى سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات بالطبع بالتأكيد سوف يطلبون فوائد لتأخير هذه الدفوعات هذا مطروح إلى البحث وأيضا متعلق بقبول هذه الشركات لتأخيرها، أنا أشكركم جميعا السادة وسيدات أعضاء مجلس النواب لإتاحتي هذه الفرصة وأن شاء الله. رأيي طرح ضد هذا التمديد لانه أعطيت فرصة وتعلمون نحن لا نريد نعيد مرة ثانية.

- السيد همام باقر حمودي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أحسنتم السيد رئيس الوزراء شكرا جزيلاً تقريباً ساعتان وربع قضيناها مع الأخ السيد رئيس مجلس الوزراء وبهذا الإهتمام في الإجابة على كل الأسئلة أعتقد بهذا المنهج من الوضوح والصراحة والتعاون والتكامل إن شاء الله نواجهه التحديات التي تواجهه البلد موضوع الاحتلال وموضوع التدمير والنازحين والإصلاح الإقتصادي وموضوع النزاهة مجلس النواب معك في كل هذه المشاريع وان شاء الله يدا بيد نحاول أن نخدم هذا الشعب وان نعيد له الإستقرار والإزدهار إن شاء الله شكرا لكم وشكرا على هذه المبادرة وجزاك الله خيراً.

بالنسبة إلى النواب الذين لديهم أسئلة وفق المادة (٥٠) من النظام الداخلي يمكن إرسالها إلى رئاسة مجلس النواب وإيصالها إلى أي جهة من السلطة التنفيذية وقد قام احد النواب بهذه المبادرة ووجهة أسئلة صريحة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء أجابَ عليها فيمكن ان نستمر في التواصل تحت عنوان (الرقابة) بهذه الطريقة من توجيه الأسئلة، لقائنا معكم إن شاء الله يوم وصول الموازنة إلى مجلس النواب ونبلغكم عبر الإعلام أو إلى بداية السنة القادمة إن شاء الله شكراً جزيلاً ترفع الجلسة إلى ذلك الوقت.

رفعت الجلسة الساعة (٢٠:٤) عصراً.

* * *